بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم و التكنلولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية اللغات

A Translation of the Pages from (52-103)

of the Book Entitled (From Poverty to Power)

By: Duncan Green

ترجمة الصفحات من (96 – 145)

من كتاب (من الفقر إلي التمكين)

لمؤلفه (دونكان قرين).

بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير الاداب في الترجمة

إعداد الدارس:

مختار أحمد مختار علي.

إشراف الدكتور:

عباس مختار محمد بدوي.

2019م

إستهلال

قال تعالي: { وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاء وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُوْلَئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ}

صدق الله العظيم.

{ فصلت. الآية 44}

The verse

“And if we had made it a Quran in foreign tongue, they would certainly have said: why have not its communications been made clear? What, A foreign (tongue) and a Arabic, Say: it is to those who believe a guidance and a healing, and (as for) those who do not believe, there is heaviness in their ears and it is obscure to them, these shall be called to from

a far-off place”

(Fusilat. Verse 44)

Source/ Corpus.quran.com/translation.jsp?chapter= 41&verse=44

الإهـــــــــــــــداء

أهدي هذا الجهد العلمي إلي الوطن الكبير وشعبه الأمير،،،

والى الذين استمديت منهما القوة والشجاعة والأمانة والصبر

والمثابرة وحب التعلم ،،،

والدي وأمي حفظهما الله

شكر و عرفان

اتقدم بخالص الشكر بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاح هذا البحث و اخص بالشكر:

أستاذي د. عباس مختار محمد بدوي لتفضله بقبول الإشراف علي البحث. كما اتقدم بجزيل الشكر اعضاء لجنة المناقشة د. هيلاري مارينو و د. نجلاء باشري وايضا كل من مد يد العون في سبيل انجاز هذا العمل.

مقدمة المترجم

كتاب (من الفقر إلى التمكين) مثمر جدا و يمثل طوق نجاة و وصفة جاهزة لطريق الإزدهار والتنمية ويناقش كل المشاكل بطريقة علمية و يقدم حلول جذرية وتحليلات منطقية و يرسم مسارا للنهضة والاستغلال الامثل للموارد الطبيعية والبشرية.

درج المؤلف صياغة كلماته بلغة رصينة و مفهومة يفهمه العامة ، إلا أن بعض الكلمات ذات مدلولات ثقافية بعيدة عن الثقافة العربية واجهت فيها بعض الصعوبة عند ترجمتها لأن كل لغة تتميز عن غيرها بفوارق ثقافية ومعرفية.

فهرس المحتويات

المحتوي	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مقدمة المترجم	د
فهرس المحتويات	هـ
التعليم	1
المياه واصحاح البيئة	6
التحكم في خصوبة المرأة	9
الدولة ضد القطاع الخاص	12
السياسات الناجعة	14
" أنا أتصفح الإنترنت، إذا أنا موجود"	18
الحصول علي المعرفة المعلومات	19
التكنولوجيا الموعودة	23
" نحن ننظم، إذا نحن موجودون"	29
المجتمع المدني و التغيير	32

التحالف و المشاركة	39
دراسة حالة	46
" أنا أملك، أذا أنا موجود"	51
حقوق الملكية و التنمية	52
إستصلاح الأراضي	57
الجدول الإصلاحات الكبري للأراضي في القرن العشرين	61
حقوق الملكية للنساء	64
" أنا أرشح، إذا أنا موجود"	67
الديمقراطية و التنمية	70
البرلمانات و الأحزاب السياسية	75

التعليم:-

يعتبر التعليم أمرا حاسما في كسر حلقة الفقر. إنه حق بحد ذاته ، فهو يزود الأفراد بالعيش الكريم ، وفهم العالم ، وفي النهاية كسب الثقة بالنفس ليجعلوا أنفسهم مسموعين. إن التعليم الجيد هو التحرر ، وهو طريق لمزيد من الحرية والاختيار ، ويفتح الباب أمام تحسين الصحة ، وفرص الكسب ، والرفاه المادي. وفي المتوسط ، تزيد كل سنة إضافية من التعليم الرسمي من أجور العمال بنسبة 5-10 في المائة ، ويمكن للمهارات المكتسبة أن تغير نوعية الحياة للأجيال القادمة.

على مدى السنوات العشر الماضية ، تمكنت البرازيل من الحد من عدم المساواة الكبيرة تاريخياً إلى أدنى مستوى لها منذ 40 عاماً ، في جزء كبير منه عن طريق توفير التعليم للفقراء، إلى جانب مخططات الحماية الاجتماعية. التعليم هو الطريقة الوحيدةالأكثر فعالية لكسر انتقال الحرمان من جيل إلى جيل. عندما يتم دفع هذه الخدمات عن طريق الضرائب التدريجية ، يكون تأثير الحد من عدم المساواة أكبر.

وعلى العكس ، فإن غياب التعليم يديم عدم المساواة. يقل احتمال حصول الأطفال على التعليم إذا كانوا من الفتيات أو يعيشون في مناطق ريفية أو فقراء. عندما تتزامن جميع مصادر الاستبعاد الثلاثة ، يمكن أن تكون النتائج مروعة.

فالفتيات الفقيرات اللائي يعشن في المناطق الريفية أقل بنحو ستة عشر مرة على الأرجح في الذهاب إلي المدرسة مقارنة مع الفتيان من الأسر الغنية في المناطق الريفية.الطفل الذي يعيش في غينيا في منطقة حضرية ، مع أم متعلمة وينتمي إلى الأسر الاكثر ثراء ، أكثر احتمالا بـــ 126 مرة للذهاب إلى المدرسة من فتاة ريفية فقيرة مع أم غير متعلمة.

إن تعليم النساء والفتيات مهم بشكل خاص لأنه يمكّنهن من تحدي عدم المساواة مع الرجال ، داخل الأسرة وفي المجتمع الأوسع. تميل النساء المتعلمات إلى أن يكون لديهن أطفال أصحاء وعائلات أصغر ، مما يوحي بأن التعليم مرتبط بزيادة القدرة على المساومة في الزواج. يجعل التعليم من المرجح أكثر أن المرأة يمكن أن تكسب المال بنفسها ، وبالتالي أكثر عرضة لتكون قادرة على البقاء عازبة إذا تم تخييرها ، أو ترك علاقة متعثرة أو غير سعيدة. ويمكن للتعليم أيضا أن يزيل الأفكارالنمطية لأدوار المرأة والرجل في المجتمع والتي تحد من آفاق الفتيات والفتيان على حد سواء ، ويمكن للفتيات على وجه الخصوص اكتساب الثقة بالنفس لتحدي التمييز النوعي.

على الرغم من التقدم المحرز في خفض عدد الأطفال في سن الدراسة الابتدائية غير المسجلين في المدارس ، فإن العالم لا يسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التعليم للجميع (EFA) المحددة لعام 2015. بين عامي 1999 و

2008 ، هناك 52 مليون طفل إضافي إلتحق بالتعليم الابتدائي ومع ذلك فإن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة ينخفض ببطء شديد. في عام 2008 ، كان هناك 67 مليون طفل خارج السلك التعليمي .

ومن المثير للقلق أن التقدم نحو الالتحاق بالمدارس العالمية قد تباطأ في النصف الثاني من العقد الماضي فقد انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بمعدل نصف المعدل الذي تحقق في النصف الأول من العقد. وفي الوقت نفسه ، يتخلى العديد من الأطفال عن المدرسة قبل إكمال المرحلة الإبتدائية. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها ، إذا استمر بهذا المنحي ، قد يكون هناك عدد أكبر من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في عام 2015 مقارنة مما عليه اليوم.

إن المعرفة بالقراءة والكتابة تفتح الباب أمام تحسين الصحة وكسب الفرص والرفاهية ، إلا أن التقدم نحو هدف خفض معدلات الأمية بين البالغين بحلول عام 2015 كان مخيباً للآمال وسيفقد هذا الهدف بفارق كبير. لقد تم إهمال محو الأمية في سياسة التعليم – حوالي 796 مليون بالغ (17 في المائة من البالغين في العالم) لا يزالون يفتقرون إلى المعرفة الأساسية ، حوالي ثلثيهم من النساء.الهدف الإنمائي للألفية (MDG) تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الأساسي ٢٠٠٥ (الهدف الوحيد الأهداف الإنمائية الذي يستهدف على وجه التحديدعدم المساواة) إلا أنه لم يتحقق إلي حد كبير.

وهنالك بوارق أمل في بعض المناطق، يتزايد الالتحاق بالمدارس الثانوية بسرعة، رغم أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه ، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. لقد كان التعليم العالي آخذ في التوسع في جميع أنحاء العالم ، حيث تميز بأوجه عدم مساواة عالمية كبيرة. وفي عام 2008 ، بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس أكثر من 65 مليون مقارنة بعام 1999 ، وكان معظم هذا النمو يحدث في شرق آسيا والمحيط الهادئ. زادت الصين وحدها عدد أماكن التعليم العالي بأكثر من 20 مليون. في البلدان الفقيرة ، كان التقدم أكثر تواضعا. على مدى العقد الماضي ، لم تسجل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولا جنوب آسيا أو غربها زيادات كبيرة في معدلات الالتحاق الإجمالية. ومن المحتمل أن يكون للتفاوت في الحصول على التعليم العالي آثار كبيرة على أنماط النمو الاقتصادي والعولمة في المستقبل.

وتشمل الأسباب الرئيسية وراء زيادة الالتحاق بالمدارس التي تحققت خلال العقد الماضي ، وخاصة بالنسبة للفتيات ، إلغاء الرسوم المدرسية والنمو الاقتصادي والتحضر (مما يقلل من التكلفة على حالة توفير المدارس). لعب الضغط العام دورًا أيضًا: فالحملات الشعبية الوطنية في 120 بلدًا ،ألزمت الحكومات بإنفاق المزيد بشكل كبير على التعليم الأساسي بالتنسيق مع الحملة العالمية للتعليم ، زادت ميزانيات التعليم في ثلثي البلدان التي تتوفر لها بيانات . لعب الائتلاف

الوطني للمجموعات التعليمية في كينيا ،(تعليمنا) دوراً محورياً في جعل التعليم الابتدائي المجاني قضية انتخابية مركزية ، لضمان تطبيقه في عام 2002 ؛ وكانت النتيجة أن 1.2 مليون طفل قد ذهبوا إلى المدرسة لأول مرة.

الجودة هي أيضا حاسمة. إن حجم الفصول وجودة وتوافر الكتب المدرسية ومحتوى المناهج الدراسية وتدريب المعلمين يحدد ما يتعلمه الطفل في المدرسة. هناك عالم من الاختلاف بين محاضرة مثبطة للامال "الطباشير والكلام" مع معلم متدني الأجر ، وغير محفز ،بقليل من الكفاءة، في فصول مكتظة ، وبين فئة دراسية مثيرة وممكِّنة وموجهة إلى ثقافة وخبرات ومصالح الأطفال المعنيين. إن التعليم الجيد عملية متنقلة و تحترم حقوق الأطفال وتشجع المواطنة الفاعلة وتسهم في بناء مجتمع عادل وديمقراطي.

تشير الدراسات إلى أن توظيف وتدريب عدد أكبر من المعلمين هو القضية الحاسمة في تقديم التعليم الجيد. تمثل أحجام الصفوف الدراسية الأصغر ونوعية المعلم ومعنوياته عناصر حاسمة في تحسين النتائج التعليمية. فالفصل الدراسي بدون معلم لا جدوى منه ، ولكن يمكن للمعلم بدون فصل أن يبدأ بتعليم الأطفال. وقد سبقت الزيادة المضاعفة في عدد المسجلين في أوغندا ، من 54 في المائة إلى أكثر من 90 في المائة بحلول عام 2000 ، زيادة في مرتبات المدرسين من 8 دولارات إلى 72 دولاراً في الشهر من عام 1997. كما أكدت الحكومات أن

المرافق الريفية مزودة ببيئة جيدة، تتطلب العمال المدربين بشكل عام للعمل في المناطق الريفية.

في سري لانكا ، يتوقع من جميع المدرسين العمل لمدة ثلاث إلى أربع سنوات في "المدارس صعبة البيئة ". وفي غامبيا ، تقوم الحكومة ببناء مساكن جديدة في المناطق النائية وإنشاء "نظام قروض إسكان المعلم" لمساعدة المدرسات على تحمل تكاليف السكن اللائق. في نيكاراغوا ، ساعد آلاف المتطوعين في حملة محو الأمية الوطنية الناجحة بشكل كبير.

المياه واصحاح البيئة:

(بالطبع أتمنى لو كنت في المدرسة. أريد أن أتعلم القراءة والكتابة ... لكن كيف يمكنني ذلك؟ أمي تحتاج إلي للحصول على الماء).

(ياني بازان- طفلة في العاشرة من عمرها- الألتو، بوليفيا)

في معاني الماء يقول القرآن: "و جعلنا من الماء كل شيئ حي ". إن الحصول على المياه النظيفة والبيئة الصحية حق أساسي ، وهو أمر جوهري في تمكين الناس من العيش حياة عزيزة و كريمة.ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يستخدمون مياه الشرب من مصادر نظيفة في العالم النامي ، حيث بلغت 84 في المائة في عام 2008 ، مرتفعة بنسبة 71 في المائة في عام 1990 ، بينما حصل 1.2 مليار شخص إضافي على خدمات اصحاح البيئة.ومع ذلك العديد من الناس ما زالوا

يدفعون مبالغ طائلة . يموت ما يقرب من 4000 طفل كل يوم بسبب المياه غيرالنقية والإسهال الذي يمكن الوقاية منه هو الآن أكبر قاتل للأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء ؛ 884 مليون شخص لا يزالون غير قادرين على الحصول إلى المياه بشكل كاف ، و 2.6 مليار ينقصهم المرافق الصحية الأساسية.

تتحمل النساء والفتيات حصة أكبر بكثير من شح المياه. وبعيدًا عن الصلة المباشرة الواضحة بالصحة ، فإن الوصول إلى مياه الشرب النظيفة يمكن أن يوفر ساعات من الكدح المؤلم للنساء ، خاصة في المناطق الريفية. هذه هي الساعات التي يمكن أن تنفق في تعلم مهارة أو كسب المال أو الاستمتاع بصحبة الأصدقاء أو العائلة أو ببساطة النوم في نهاية يوم مرهق. وبالمثل ، فإن نقص مرافق الصرف الصحي يعرض النساء لمخاطر العنف والاعتداء الجنسي. المزيد من الفتيات ينقطعن عن المدارس التي ليست لديها مراحيض منفصلة للأولاد والبنات. وحتى يفلتوا من كدح جمع المياه والمرافق الصحية السيئة و المهينة ، لا يمكن للمرأة أن تأمل في أن تعيش حياة أفضل من أمهاتها ، أو أن تنقذ حياة بناتهم من نفس المصير.

إن عدم المساواة في الحصول على المياه والصرف الصحي هو أمر عجيب. أكثر من 1.1 مليار شخص لا يحصلون على مياه نظيفة ويستهلكون أقل بكثير من الحد الأدنى البالغ 20 لتراً في اليوم ، وغالباً ما يصل إلى خمسة لترات ، بينما في

المناطق ذات الدخل المرتفع في مدن في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ، يستخدم الناس عدة مئات من الليترات في اليوم. ومن عجيب المفارقات أن المياه التي يتم توصيلها بالأنابيب إلى الأسر ذات الدخل المتوسط أو المرتفع غالباً ما تكون أرخص من المياه التي يشتريها الناس بالدلو من الناقلات الخاصة. ويدفع الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في جاكرتا ومانيلا ونيروبي من 5 إلى 10 مرات لكل وحدة أكثر من أولئك الذين يعيشون في المناطق ذات الدخل المرتفع في مدنهم – وأكثر من المستهلكين في لندن أو نيويورك. وتؤدي أوجه عدم المساواة الأخرى إلى تفاقم مشكلة عدم المساواة في الحصول: تميل المرأة إلى إيلاء أهمية أكبر للصرف الصحي مقارنة بالرجال ، ولكن أولويات النساء تحمل وزناً أقل في الميزانية الأسرية.

قضية العمل على المياه والصرف الصحي لا يمكن إنكارها. من الناحية الاقتصادية ، كل دولار تنفقه في القطاع يولد 8 دولارات أخرى في التكاليف التي تم تجنيبها والإنتاجية المكتسبة. وتضع دراسة رئيسية للأمم المتحدة الخسائر الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (28 مليار دولار سنوياً) ، وخلصت إلى: عدم الحد من الإرهاب يخلق خرباً اقتصادياً على نطاق الأزمة في مجال المياه والصرف الصحي. من الناحية البشرية ، فإن الحصول على المياه النظيفة ومراحيض الغسيل يقلل إلى حد

كبير من معدلات وفيات الأطفال. ومع ذلك ، كما هو الحال مع الخدمات العامة الأخرى ، تم إعاقة العمل عن طريق تقديم المشورة السيئة ، والتدخلات الشمالية الجائرة ، والمصلحة الشخصية ، وفي بعض الحالات من خلال المواقف والمعتقدات العامة.

التحكم في خصوبة المرأة:

أحد الخدمات الأساسية التي نادرا ما تعتبر حيوياً من قبل المخططين الحكوميين أو الاقتصاديين ، ولذلك غالباً ما يتم تجاهله: الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية. إذا كان للمرأة أن تدرك حقوقها الإنسانية الكاملة ، وعلى الدول أن تضمن الصحة والرفاه على نطاق أوسع ، يجب ايضا أن تكون المرأة قادرة على تقرير ما يحدث لجسمها فيما يتعلق بالحياة الجنسية والإنجاب. إن عدم توفير الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية ، ودعم وصول المرأة إلى هذه الخدمات ، يمثل ما يقرب من خمس الأمراض والوفاة المبكرة ، وثلث أمراض ووفيات النساء في سن الإنجاب. التحكم في نسبة المواليد جنبا إلى جنب مع الفرص الاقتصادية ، وتعليم المرأة ، والتغييرات في السلوك والمعتقدات ، أمر أساسي لإنهاء التمييز ضد المرأة.

بحلول عام 2008 ، كان الإنفاق العام والخاص في العالم النامي يفي باحتياجات 603 ملايين امرأة من أجل وسائل منع الحمل الحديثة. وتمنع خدمات

وإمدادات تنظيم الأسرة هذه 188 مليون حالة حمل غير مقصودة كل عام ، متجنبة بذلك 54 مليون ولادة غير مخططة و 112 مليون عملية إجهاض. وهذا له فوائد صحية قابلة للقياس ، بما في ذلك 1.2 مليون حالة وفاة أقل للرضع و 230.000 حالة وفاة أقل بسبب الحمل من دون وسائل منع الحمل الحديثة ، وقد ساهم في خفض معدل وفيات الأمهات في البلدان النامية بمقدار الثلث منذ عام 1990.

وبعيدا عن تأثيرها الطبي ، فإن برامج تنظيم الأسرة لها فوائد اجتماعية واقتصادية ونفسية بعيدة المدى بالنسبة للمرأة. فالقدرة على التحكم في المواليد تُمكّن النساء الفقيرات من اتخاذ خيارات حياتية غير متاحة ببساطة إذا اضطررن إلى الخضوع لحالات الحمل المتكررة غير المخطط لها ، ثم توفير الرعاية للأطفال ورعايتهم. إذا تمكنت المرأة من التحكم في عدد الأطفال التي لديها ، وتوقيت ولادتهم ، يمكنها أن تتخير الخيارات لموازنة دورها كأم مع أدوار أخرى ، وقضاء وقت في العمل المدفوع الأجر أو الحياة المجتمعية ، بدلاً من الاعتماد على الرجال لكسب المال وتمثيلها.

قبل إتاحة وسائل منع الحمل الحديثة ، وجدت النساء في العديد من المجتمعات طرقًا لتباعد فترة الولادة ، مثل الإبتعاد عن الجنس أثناء الرضاعة الطبيعية. ومع ذلك ، حتى تلك "الأسلحة الضعيفة" تعتمد على القوة النسبية لأقرباء المرأة. واستنادا إلى البحوث التي أجريت في الهند والصين ، أقامت (أمارتيا سين) حلقة

وصل بين قوة المرأة والتحكم في المواليد. في الهند ، يتبين أن تعليم المرأة واستقلالها الاقتصادي هما "أفضل وسائل منع الحمل" ، مما يؤدي إلى أحجام أصغر للأسرة ، في حين لا يظهر الدخل الحقيقي للفرد أي تأثير تقريبا على حجم الأسرة. وبمقارنة سجل الهند بسياسة "طفل واحد" سيئة السمعة في الصين ، وجد (سين) أن "الإكراه من النوع المستخدم في الصين لم يستخدم إما في تاميل نادو أو كيرالا وحقق كلاهما انخفاضا أسرع في معدل المواليد مقارنة بالصين ... حل السكان مشكلة تستدعي المزيد من الحرية ، ليس أقل من ذلك.

الدولة ضد القطاع الخاص:

في ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية اللائقة والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحي ، لا يوجد بديل عن الدولة، وهذه كانت حقيقة تاريخية كما هي اليوم . في أواخر القرن التاسع عشر ، كانت لندن مليئة بالأمراض المعدية ، بما في ذلك الزحار (ديزنطاريا) والتيفوئيد. كانت معدلات وفيات الأطفال مرتفعة كما هي الآن في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وفي مواجهة انعدام الكفاءة والتكاليف والفساد في توفير المياه في القطاع الخاص ، تدخلت الدولة البريطانية لإنشاء شبكات عامة للمياه والصرف الصحي. في القرن التاسع عشر في ألمانيا ، وحد النظام الصحي الوطني خطط التأمين المتعددة في ظل نظام واحد عادل. وتم توسيع نطاق التعليم العام الإجباري في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان في أوائل القرن العشرين ، وتوسعت هذه الرعاية الاجتماعية بشكل أكبر بعد الحرب العالمية الثانية.

لا يتعين على الدولة أن تكون المزود النهائي لكل مدرسة أو عيادة أو أنبوب مياه. في الممارسة العملية ، غالباً ما يتم تقديمها بواسطة المنظمات غير الحكومية، المجموعات الدينية ، والشركات الخاصة. لقد أثبت العاملون المجتمعيون ، سواء كانوا مدفوعي الأجر أو متطوعين ، في مجالات مثل الخدمات الصحية والبيطرية ، أنه وسيلة فعالة لتحسين التغطية بسرعة في ليسوتو

وجنوب إفريقيا. ولكن يجب على الدولة أن تضمن أن مقدمي المجتمع المدني هم جزء من نظام واحد مترابط . الحكومات في بعض الأحيان تحقق ذلك عن طريق تمويل تكاليف التشغيل ومراقبتها بانتظام للحفاظ على المعايير. أما الأمثلة الناجحة فقد جمعت بين التنظيم وإدماج مقدمي الخدمات الآخرين مع زيادة كبيرة في إشراف الدولة.

في أرمينيا ، سدت المنظمات غير الحكومية الفجوة عندما انهار النظام الصحي الحكومي بشكل فعال بعد سقوط الحكومة الشيوعية في عام 1991. (دعم المجتمعات)(STC) ، وهي منظمة غير حكومية محلية ،قامت بإعداد مخطط بسيط للتمويل الصحي ، وطلب من الناس المساهمة بمبالغ صغيرة. لتمويل العيادات المحلية ، والتمريض ، ونظام مياه فعال. كان الهدف هو إنشاء نموذج يمكن للدولة في النهاية أن تتبناه وتكرره. وسرعان ما كسبت منطمة دعم المجتمعات ثقة المجتمعات ونشرت البرنامج عبر عشرات القرى في المناطق النائية قبل الانتقال إلى الضغط على الحكومة الأرمنية لتوسيعها في جميع أنحاء البلاد.

وفي المقابل ، عندما قامت الصين بالتخلص التدريجي من الرعاية الصحية العامة المجانية لصالح المستشفيات التي تحقق الربح وخطة التأمين الصحي ، ارتفعت تكاليف الصحة المنزلية أربعين ضعفاً ، كما تباطأ التقدم في معالجة وفيات

الرضع. ويتم دفع تكاليف الخدمات التي كانت مجانية في السابق من خلال التأمين الصحي ، والتي تغطي واحد فقط من كل خمسة أشخاص في المناطق الريفية في الصين.

والخبر السار هو أن التقدم في التكنولوجيا وفي فهمنا لكيفية توفير الخدمات يعني أن النجاح أصبح الآن في متناول حتى أفقر البلدان. لقد حققت سريلانكا وماليزيا وكيرالا و (مؤخراً) ولاية تاميل نادو في الهند ، على سبيل المثال ، خلال جيل من التقدم في الصحة والتعليم الذي استغرق من الدول الصناعية 200 عام لتحقيقه.

السياسات الناجعة:

تصنف سري لانكا بأنها "بلد منخفض الدخل المتوسط" ، ومع ذلك فإن معدلات وفيات الأمهات لديها هي من بين أدنى المعدلات في العالم. عندما تلد امرأة سريلانكية ، هناك فرصة بنسبة 96 في المائة لحضورها قابلة قانونية مؤهلة. إذا كانت هي أو أسرتها بحاجة إلى علاج طبي ، فهي متاحة مجاناً من عيادة عامة على مسافة قريبة من منزلها ، يعمل بها ممرضة مؤهلة. ويمكن لأطفالها الذهاب إلى المدارس الابتدائية مجاناً ، والتعليم مجاني للفتيات حتى المستوى الجامعي.

قارن ذلك مع كازاخستان الغنية بالنفط ، حيث تأخر الاستثمار في الخدمات العامة إلى حد بعيد وراء الزيادات في دخل الفرد. على الرغم من انخفاض دخل

الفرد في سري لانكا بنسبة 60 في المائة ، فإن احتمال وفاة الطفل في كازاخستان بخمسة أضعاف في السنوات الخمس الأولى من عمره ، ومن غير المرجح أن يذهب إلى المدرسة أو يشرب الماء النظيف أو يستخدم المرحاض.

وتشير تجربة أوكسفام في جميع أنحاء العالم إلى أن الحكومات الناجحة تحصل على نتائج من خلال ضمان عمل الخدمات الأساسية للنساء والفتيات ، وإلغاء رسوم المستخدمين على الرعاية الصحية الأولية والتعليم ، ودعم خدمات المياه والصرف الصحي. وتشمل السياسات الأخرى التي ثبت نجاحها وبناء قدرات عامة طويلة الأجل لتقديم الخدمات ، وتوسيع نطاق الخدمات في المناطق الريفية ، والاستثمار في المدرسين والممرضات ، وتعزيز الوضع الاجتماعي والاستقلال الذاتي للنساء كمستخدمات ومقدمات للخدمات.وأي نوع من الرسوم المفروضة في مرفق الرعاية الصحية الأولية أو التعليم له تأثير ضار على الفقراء، هذه الرسوم يجب أن تلغى. ومنذ ذلك الحين ، قام البنك الدولي ، الذي يدعو إلى فرض رسوم الاستخدام في الثمانينيات وأوائل التسعينات ، بمراجعة موقفه ، على الأقل من حيث الرسائل العامة. لم يعد يدعم رسوم المستخدم في التعليم ، على الرغم من أن موقعه على رسوم المستخدم في مجال الصحة هو أكثر غموضا. ويستعد عدد متزايد من الحكومات التي تتلقى الإعفاء من الديون العائدات لإلغاء الرسوم ، مثل زامبيا ، التي أعلنت نهاية رسوم الاستخدام لسكان الريف في عام 2006.

في خدمات المياه ، يمكن أن تشجع رسوم المستخدم الاستخدام المستدام لمورد محدود. إلا أنه من الأهمية بمكان أن يتم إدارة هيكل وتعرفة أسعار المياه من أجل الوصول المنصف للفقراء. في بورتو أليغري ، البرازيل ، يتم دعم استهلاك المياه، مع أول 10000 ليتر بسعر مخفض لسعر 4000 ليتر. في أوغندا ، توفر شركة المياه الوطنية (NWSC) نقاط المياه المجتمعية التي يديرها الأفراد ، حيث يتم الإعلان عن سعر المياه عند الصنبور ، وهو أقل بكثير من المياه التي يوفرها الموردون الخاصون.

في كثير من الأحيان ، يركز الاقتصاديون على كفاءات الإنتاج والتخصيص في ظل الهياكل والقيود القائمة ، ويتجاهلون التمييز العميق المتأصل ضد الفقراء ، والنساء الفقيرات بشكل خاص. يتطلب التغلب على استبعاد المرأة في المقام الأول الاعتراف بحقوقهن. كما ستشجع تدابير مثل تشجيع النساء كعاملات في الصحة والتعليم ، في خط المواجهة لتقديم الخدمات ، نساء وفتيات أخريات على استخدام هذه الخدمات. في مالي ، حققت التحركات المثيرة ، للمرأة المحلية التي تسعي لإقناع والديها بأهمية إرسال الفتيات إلى المدرسة ، بعض النجاحات الملحوظة. في فلسطين ، حيث الغالبية العظمى من المدرسين من النساء ، تعد معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من بين أعلى المعدلات في الشرق الأوسط و 97 في المائة من الفتيات يلتحقن بالمدارس الثانوية.

كما يمكن تعزيز إمكانية حصول المرأة على الخدمات من خلال التأكد من أن مدفوعات الحماية الاجتماعية تضع الأموال في أيديها (انظر الجزء 4). ويصل برنامج بروجريسسا في المكسيك إلى أكثر من 2.6 مليون أسرة ريفية ويربط الفوائد النقدية والمكملات الغذائية للمشاركة الإلزامية في برامج الصحة والتعليم. العديد من ميزات التصميم تستهدف النساء مباشرة. يتم تعيين الأمهات كمستفيدين والحصول على التحويلات النقدية. مطلوب من جميع أفراد الأسرة – الأمهات الحوامل والمرضعات في المقام الأول والأطفال دون سن الخامسة – اتباع جدول زمني لزيارات العيادة ، وتحضر النساء محاضرات شهرية عن التثقيف الصحي. يجب أن يحقق الأطفال نسبة 80 في المائة من المواظبة على الدراسة ، وأن الحوافز المالية أعلى قليلاً بالنسبة لحضور الفتيات. لقد كان للبروغرسا أثر إيجابي على صحة الأطفال والبالغين ، وزادت من الإنفاق على الأغذية المنزلية ، وزادت من سيطرة المرأة على دخلها الإضافي.

وهناك عدة أسباب تدعو إلى التفاؤل بأن أنواع الاستثمار والتغييرات في السياسة اللازمة لتزويد جميع المواطنين بمجمعات سكنية من أجل حياة كريمة سوف تكون وشيكة. في كل بلد تقريباً تعمل فيه منظمة أوكسفام ، كانت قد شهدت انتشاراً لا رجعة فيه لمحو الأمية ، والنشاط ، والحكومة المنتخبة ، ومعها صوت متزايد من المواطنين الذين يضغطون من أجل تحسين الخدمات الأساسية. قد يولد

التحضر مشكلات بيئية واجتماعية مثل الاكتظاظ ، ولكنه يسهل توفير المراحيض والصنابير والعيادات والفصول الدراسية . تُظهر الدراسات الاستقصائية أن النخب في البلدان النامية تدرك دور أنظمة التعليم اللائق في وضع الأساس للتنمية الوطنية ، رغم أنه من المثير للاهتمام أنه لا يبدو أنها تستخلص نفس الاستنتاجات فيما يتعلق بالصحة.

أنا أتصفح الإنترنت ، إذا أنا موجود

((المعرفة هو القوة)) – (فرانسيس باكون).

على مدار عقدين ، اضطر سكان سوندر ناجري ، وهو حي فقير في الطرف الشمالي الشرقي من العاصمة الهندية دلهي ، إلى الاستغناء عن المجاري ، حيث ظل المسؤولون المحليون واعدين بتشييد الصرف الصحي. في عام 2005، بالاستفادة من قانون الحق في الحصول على المعلومات الجديد في البلاد ، تمكن رجل الأعمال المحلي نوشه علي من اكتشاف ما قد خمّنه الجميع في سوندر ناجري – بأنه لا توجد خطط لحفر أي مجاري. وبمساعدة تلك المعرفة ، أقنع علي رئيس وزراء المدينة بالسماح بتخصيص ميزانية.و بدأ العمل في غضون عام.

لم يمض وقت طويل بعد ، اتبعت امرأة محلية ما فعله علي. وعندما طُلب منها تسليم أكثر من 800 روبية (20 دولاراً) لشهادات ميلاد ابنتيها ، رفضت

ذلك، واستخدمت بدلاً من ذلك قانون الحق في الحصول على المعلومات لمعرفة ما هو التأخير في تقديم الطلب ، والمسؤول عن التأخير و بدلا من مواجهة العار عند العامية ،تسرعت الحكومة المحلية في إعطائها شهادات الميلاد.

الحصول علي المعرفة والمعلومات:

الحصول إلى المعلومات ليس مناقشة مجردة. إنها أداة أساسية للمواطنة. المعرفة توسع الآفاق وتساعد الناس في إتخاذ خيارات مدروسة وتعزز قدرتهم على المطالبة بحقوقهم. إن ضمان الوصول إلى المعرفة والمعلومات جزء لا يتجزأ من تمكين الفقراء من التعامل مع أوجه عدم المساواة العميقة في السلطة والصوت التي ترسخ عدم المساواة في جميع أنحاء العالم. وعلى المستوى الوطني، فإن القدرة على استيعاب المعارف وتطويعها وتوليدها وتحويلها إلى تكنولوجيا تحدد بصورة متزايدة آفاق الاقتصاد.

ازدادت قدرة الفقراء على الوصول إلى المعلومات زيادة كبيرة في العقود الأخيرة ، مدفوعة بارتفاع معدلات محو الأمية وانتشار الراديو والتليفزيون والهاتف المحمول والإنترنت. بحلول عام 2011 ، كان عدد المشتركين في الهواتف النقالة في البلدان النامية ثلاثة أضعاف عدد البلدان الصناعية ، وبلغت معدلات نمو المشتركين في أفريقيا 20 في المائة سنوياً. وقد أدت الهواتف

المحمولة إلى تحويل وصول الفقراء إلى التمويل ، ومعلومات السوق ، ومع بعضهم البعض .

إلى حد ما ، تقدم التشريع أيضاً: فمنذ ما يزيد قليلاً على عقد من الزمان ، كانت حرية المعلومات مضمونة في حفنة من البلدان فقط. الآن أكثر من 50 دولة لديها قوانين حرية المعلومات ، و 15 إلى 20 آخرين يفكرون فيها. كما يقول رائد الإنترنت ستيوارت براند ، يبدو أن "المعلومات تريد أن تكون حرة".

كما أدت الهواتف المحمولة والبريد الإلكتروني والإنترنت إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ، خاصة على المستوى الدولي. يمكن للشبكات العالمية أن تنتشر بين ليلة وضحاها تقريبًا ومشاركة المعلومات حول قضايا معينة ، بينما يمكن للمدونات ومواقع الويب الوصول إلى جمهور جديد دون المرور بمرشح الوسائط التقليدية. أدت هذه الزيادة الهائلة في التواصل إلى خفض كبير في تكاليف الشبكات وبناء الائتلافات (وإن كان ذلك على حساب علب البريد الوارد المحشوة أكثر من اللازم).

يمكن لوسائل الإعلام الحرة والمتجاوبة أن ترفع الوعي العام بشأن قضايا الحقوق ، ولكن يمكن أن تؤدي أيضًا إلى الانتقام. باكستان والعراق وليبيا والمكسيك حالياً (في عام 2011) أكثر الدول فتكاً للصحفيين. في العديد من البلدان الإفريقية ، عالجت وسائل الإعلام بشكل فعال وصمة العار والتمييز ضد فيروس

نقص المناعة البشرية والإيدز ، من خلال المسلسلات الدرامية الشعبية مثل (سول سيتي) في جنوب إفريقيا ، وشجعت النقاش حول القضايا الاجتماعية ، مثل الاغتصاب والعنف المنزلي. في أرمينيا ، أصبحت (My Rights) ، وهي مسلسل تلفزيوني يستخدم محاكمات صورية لتصوير النزاعات الحقيقية في المحاكم ، و أصبحت العرض الأول والمشوق ، وزيادة للوعي العام و تدقيق للنظام القانوني. عندما انقطعت الكهرباء في إحدى القرى قبل دقائق قليلة قبل عرض مسلسل (حقوقي) على الهواء ، قام سكان البلدة بمسيرة إلي مكتب رئيس البلدية واتهموا المسؤولين المحليين بمحاولة الإبقاء عليهم (بالمعنى الحرفي والمجازي) في الظلام .

على الرغم من الضجة التي تحيط بالأنترنت ، فإنه في أوائل 2011 ، كان عدد مستخدمي الإنترنت في إفريقيا لكل 100 شخص لا يتجاوز 11 شخصًا . وبعيدًا عن التواصل الشخصي والتواصل الهاتفي ، لا يزال الفقراء يعتمدون بشكل كبير على وسائل الإعلام الحكومية أو المؤسسات الإذاعية التي تهيمن عليها الشركات للوصول إلي المعلومات. لا يعيش سوى 15 في المائة من سكان العالم – واحد من كل ستة أشخاص – في البلدان التي تكون فيها تغطية الأخبار السياسية قوية ، ويضمن سلامة الصحفيين ، وتدخل الدولة في شؤون الإعلام ضئيل ، والصحافة لا تخضع للضغوط الإقتصادية و القانونية المرهقة .

تستخدم الحكومات الرشوة للسيطرة على وسائل الإعلام. وجدت إحدى الدراسات الكاشفة أن حكومة فوجيموري السيئة السمعة في بيرو في التسعينات دفعت لأصحاب قنوات التلفزيون رشاوى أكبر بنحو 100 مرة من تلك التي دفعتها للقضاة والسياسيين. كان الإعلام الأكثر قوة أكبر اختبار محتمل لسلطة الحكومة ، والذي يستدعي أكبر الرشاوى .

في الإذاعة ، غالباً ما يكون المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للفقراء ، أدى انخفاض تكلفة دخول المحطات الجديدة إلى تخفيف الرقابة الحكومية أو الشركات. أصبحت هيئات البث المجتمعية راسخة الآن في معظم أنحاء أمريكا اللاتينية ، وتصل إلى مجموعات مستبعدة خلافًا لذلك ، وهي تنتشر بسرعة في جميع أنحاء إفريقيا. توفر الإذاعة أحد مصادر المعلومات القليلة بلغات غير رسمية – وهي قضية رئيسية عندما يتعلق الأمر بتمكين المجتمعات الفقيرة ، بالنظر إلى أن معظم الناس الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم لا يتحدثون اللغة الرسمية لبلدهم.

نادراً ما يتم سماع اللغة الكيشوا ، (وهي لغة يتحدث بها حوالي 10 ملايين شخص في بوليفيا والإكوادور وبيرو) ، على شاشات التلفزيون وهي غائبة تماماً عن الإنترنت. وعلى النقيض من ذلك ، تقدم 180 محطة إذاعية برامج بلغة الكيشوا.

القوى الدافعة إلى مزيد من الوصول إلى المعلومات قوية ، وذلك بفضل الجمع بين الطلب (تحسين معرفة القراءة والكتابة والمواطنين الأكثر فعالية وانتشار الحكومة المنتخبة) والإمداد (التكنولوجيات التي تجعل المعرفة متاحة على نطاق أوسع وبتكلفة منخفضة). على الرغم من تركيز ملكية وسائل الإعلام في أيدي عدد قليل من جبابرة العالم ، فإن السنوات القادمة يجب أن ترى الفقراء يحصلون على إمكانية أكبر للوصول إلى المعرفة والمعلومات ، من خلال مجموعة متزايدة التنوع من القنوات التقليدية والجديدة.

يمكن أن يساعد الوصول إلى المعلومات الفقراء على التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم. في المحيط الهادئ ، يساعد (تحالف الموارد والحقوق الطبيعية– في جزر سليمان) المجتمعات المحلية على الوصول إلى اتفاقات قطع الأشجار وغيرها من الوثائق الحكومية حتى تتمكن من الكفاح من أجل حقوقها في الغابات. كما يمكن أن يؤدي وصول الجمهور إلى المعلومات إلى حث الدولة على أن تصبح أكثر فعالية ، كما يتضح من المثال الهندي المذكور أعلاه.

التكنولوجيا الموعودة:

عندما تم تطوير علاج الإماهة الفموية (المعالجة بتعويض السوائل عن طريق الفم) في مركز بنغلاديش الدولي لأبحاث أمراض الإسهال في أواخر الستينيات ، أشادت مجلة لانسيت الطبية الرائدة في هذا المجال بأنه من أهم

الاكتشافات الطبية في القرن العشرين. وحتى ذلك الحين ، كان العلاج الفعال الوحيد للجفاف الناجم عن الإسهال هو توفير السائل المعقم عن طريق القطرة الوريدية ، والتي تكلف حوالي 50 دولاراً لكل طفل ، بما يتجاوز ميزانيات ومرافق معظم المراكز الصحية في البلدان النامية. وبالمقارنة ، يباع كيس ORT بأقل من 10 سنتات لكل منهما. وجد العلماء أن ORT أدت إلى زيادة قدرة الطفل بمقدار 25 ضعفًا على امتصاص المحلول ، مقارنة بالماء وحده ، مما أدى إلى إنقاذ مئات الآلاف من الأرواح.

التكنولوجيا هي المعرفة التي تتجسد في الآلات أو العمليات ، وتحمل جاذبية مسار سريع وغير مؤلم على ما يبدو للتنمية. إن قدرة البلدان على خلق المعرفة وتحويلها إلى تكنولوجيا تحدد بصورة متزايدة آفاقها الاقتصادية. ومع ذلك ، وعلى الرغم من الحماس الزائد للمتفائلين ، فإن التكنولوجيا تتعثر بسبب قضايا القوة والسياسة التي تعوق بشدة قدرتها على مساعدة الفقراء في بناء قدراتهم. كما لا تعد التكنولوجيا دائما حميدة. بعد العمل على مشروع مانهاتن لتطوير أسلحة نووية خلال الحرب العالمية الثانية ، قال ألبرت أينشتاين ، أن "التقدم التكنولوجي يشبه الفأس في يد مجرم مرضي".

التقدم التكنولوجي غالبا ما يفاقم عدم المساواة. في البداية على الأقل ، يكون أصحاب السلطة والصوت في وضع أفضل في كثير من الأحيان لإكتساب

التكنولوجيات الجديدة والتكيف معها ، مما يساعد على تحفيز أولويات البحث والتطوير العالمية (D & R) نحو احتياجات الأثرياء ، من حيث القضايا والتمويل. وكانت نسبة 1 في المائة فقط من الأدوية الجديدة التي تم طرحها في الأسواق بين عامي 1975 و 1996 لمعالجة أمراض المناطق المدارية. وبعد عشر سنوات ، وعلى الرغم من بعض الجهود الخيرية ، لا يزال هذا التباين قائماً: فقد تم إنفاق 10 في المائة فقط من ميزانية البحوث الصحية العالمية الإجمالية البالغة 50 مليار دولار – 60 مليار دولار على الأمراض التي تؤثر على 90 في المائة من سكان العالم.

إن الفشل في تطوير مبيد ميكروبي فعَال ضد فيروس نقص المناعة البشرية هو أحد الأمثلة على التحيز في أولويات البحث العالمية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن شركات الأدوية تلبي احتياجات أسواق البلدان الغنية ، حيث أثر الوباء لسنوات عديدة على المثليين الذكور في المقام الأول ، وتركزت جهودهم البحثية على أساليب الوقاية التي يسيطر عليها الذكور. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، حيث يكون السكان المستهدفين في الغالب من ذوي الميول الجنسية المختلفة ، وقدرة المرأة على المساومة على الجنس محدودة ، فإن وجود طريقة للوقاية يمكن أن تسيطر عليها المرأة ولن يمنع الانجاب هو حاجة ملحة. وقد سعت المبادرات الأخيرة إلى سد هذه الفجوة ، لكن تحقيق انفراجة لا يزال على بعد سنوات.

وبالمثل ، فإن الواقي الذكري التي يمكن أن تحمي ملايين النساء من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لم يتم تطويرها بعد.

وتأمل مؤسسة بيل وميليندا غيتس ، من بين آخرين ، في المساعدة في تصحيح هذا الانحياز من خلال تقديم منح لتمويل الأبحاث والتطوير للأمراض المهملة. تقدم كل من المملكة المتحدة وكندا وحكومات أخرى ما يسمونه "التزامات السوق المتقدمة": وهو ضمان لشراء الإمدادات بالجملة من اللقاحات الجديدة من أجل تشجيع البحث. الفكرة الأساسية ليست جديدة. في عام 1714 ، قدمت الحكومة البريطانية مبلغ 20،000 جنيه إسترليني – وهو ثروة في ذلك الوقت – إلى أي شخص يمكنه اختراع طريقة لقياس خط الطول في البحر. نجح العرض: بحلول عام 1735 ، أنتج صانع الساعات والمخترع جون هاريسون مقياسًا دقيقًا للزمان البحري .

يسيطر القطاع الخاص بشكل متزايد على البحوث. في مجال الزراعة ، تنفق خمس شركات كبيرة متعددة الجنسيات ، هي باير (Bayer) ، وداو أجرو (Dow Argo) ، ودوبونت (DuPont) ، ومونسانتو(Monsanto) وسينجينتا (Syngenta) ، 7.3 مليار دولار سنوياً على البحوث الزراعية. هذا هو أكثر بـــ 18 مرة من ميزانية المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية الممولة من القطاع العام. إلى أن تستجيب أبحاث القطاع الخاص للفرص المستقبلية للربح

وليس للحاجة العامة (على الرغم من أن الاثنين قد يتطابقان) ، ومن المحتمل التغاضي عن الأمراض أو الأنواع المحسنة من الأغذية الأساسية في المجتمعات الفقيرة ، مثل الكاسافا والسرغوم (نبات الذرة) ، لصالح المنتجات عالية الربحية ذات القيمة العالية.

قد يفيد البحث والتطوير الأشخاص الذين يعيشون في فقر ، حتى عندما يهيمن عليه الأثرياء ويديرهم القطاع الخاص. ولكن من غير المرجح أن تحسن آفاقهم أكثر من البحث والتطوير الموجه نحو احتياجاتهم ، وقد تتعرض لمخاطر أكبر.

قد تنتج التكنولوجيا الحيوية ، على سبيل المثال ، سلالات من البذور المقاومة للجفاف والتي تصبح أداة أساسية للتكيف مع تغير المناخ. ومع ذلك ، يمكن أن يؤدي أيضا إلى تآكل التنوع الجيني الذي يعتمد عليه مزارعو البلدان النامية ، ويضع قوة مفرطة في أيدي الشركات عبر الوطنية من خلال سيطرتها على سلالات البذور.

ما لم يتم تنظيمها من قبل الحكومات ، من المرجح أن يؤدي البحث والتطوير الذي يحركه القطاع الخاص إلى توسيع الفجوة التكنولوجية بين "من يملكون" و "لا يملكون". يمكن للدولة الفعالة ، التي تحفزها وتدعمها جهات فاعلة أخرى ، أن تعيد توجيه تركيز التطور التكنولوجي نحو احتياجات الفقراء عن طريق تنظيم البحوث وتمويل التعليم العالي والبحث والتطوير. يمكن للمواطنين النشطين ، في

كل من الشمال والجنوب ، أن يساهموا في هذه النتيجة بالضغط على الشركات والدول الخاصة لإشراك الفقراء في منافع التكنولوجيا الجديدة.

وقبل كل شيء ، يجب أن يكون التركيز على تطوير "التكنولوجيات المناسبة" ، التي تلبي احتياجات أفقر الناس وأكثرهم استبعاداً ، واحترام استدامة النظام البيئي الذي يعتمدون عليه.

م.س. قام سواميناثان (Swami Nathan) الهندي، الفائز بجائزة الغذاء العالمية لعام 1987 ، بتطبيق كلمات المهاتما غاندي على هذه النقطة: "استرجع وجه أفقر وأضعف شخص رأيته ، واسأل نفسك ، إذا كانت الخطوات التي تفكر فيها ستكون ذات فائدة له .

فإلى جانب إعادة توجيه التركيز على البحث والتطوير العالمي ، تواجه البلدان النامية التحدي المتمثل في تنمية قدراتها الذاتية على خلق المعرفة ، التي تعوقها اليوم هروب المهنيين المؤهلين ، الذين يجذبهم رواتب مجزية وظروف عمل أفضل في البلدان الغنية. وما لم تتم معالجة هذه المشكلة العالمية ، فإن أنظمة التعليم العالي في البلدان النامية ستستمر في المعاناة من أجل بناء قاعدتها العلمية. يتم تناول مسألة الهجرة بالتفصيل في الجزء 5.

أكثر إثارة للقلق حتى من هجرة الأدمغة هو نمط ناشئ للحوكمة العالمية للمعرفة ينحاز ضد الفقراء والدول الفقيرة. في تشريعات "حقوق الملكية الفكرية"

(IPR) على المستويين الوطني والعالمي ، تقلل قواعد الملكية الفكرية وبشكل عدواني متزايد من تدفق التكنولوجيا إلى الدول الفقيرة ، بينما تطلب منها تبديد الأموال الشحيحة والموظفين في إدارة نظام لا يفيد سوى الشركات الأجنبية. . من خلال تضخيم سعر جميع المنتجات الغنية بالتكنولوجيا ، يشكل نظام الملكية الفكرية ضريبة ضارة على التنمية الاقتصادية. (مثل الهجرة ، يتم تناول هذه المشكلة في الجزء الخامس).

نحن ننظم، إذا نحن موجودون

(لا شك في أن مجموعة من المواطنين الفعالين يمكنهم تغيير العالم – بل إنه الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحدث).

(مارغريت ميد ، عالمة الأنثروبولوجيا)

أول علامة على واضعي اليد هي عبارة عن علم أحمر ضخم يرفرف بإكتئاب فوق التلال على بعد مئات الياردات القليلة. عبر سياج من الأسلاك الشائكة وتلال جافة رملية تقع مجموعة من الأكواخ شيدها قبل أسابيع أربعون عائلة ممن لا يملكون الأرض. لقد أطلقوا على المعسكر "الأمل" (Esperança). إن السكان يقومون بالفعل بتحسينات أولية: فالبلاط بدأ يحل محل الألواح البلاستيكية على أسطح الأكواخ ، التي تصنع جدرانها من أغصان مربوطة مع بعضها البعض. لتوفير السلامة في الأعداد ،أولا إحتل 500 شخص الموقع. عندما وصل عشرة

من رجال الشرطة المسلحين على الفور لإجلائهم ، وقف الأطفال في المقدمة بالحجارة. من وراءهم جاءت النساء والمراهقين ، يليهم الرجال المسلحون بأدواتهم الزراعية البدائية. تراجع رجال الشرطة من دون قتال ، مما سمح للمستوطنين بالمضي قدما في زراعة محاصيلهم الأولى من البطاطا والشمر .

ينتمي العلم الأحمر إلى حركة العمال غير المالكين للأرض البرازيلية ، MST. يقود هذه الحركة الفلاحين الذين لا يملكون أرضا لغزوات منظمة جيدا من الأراضي القاحلة أو الأراضي الزراعية غير المزروعة. يقف أحد واضعي اليد واقفين وسط الأخاديد المحروثة حديثا و المتعطشة للمطر ويوضح : "جاء الناس هنا من أجل الأرض. لم نكن مهتمين بالثروات – الأرض التي تم تجهيزها والناس يجب أن يعيشوا من ذلك. يقول المالك أن الأرض هي ملكه ، ولكن إذا لم يزرعها ، فكيف يكون ذلك؟

(MST) هي حركة اجتماعية تعد واحدة من آلاف منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم النامي ، والتي يحدث نشاطها السياسي خارج قنوات السياسة الرسمية. تشمل منظمات المجتمع المدني مجموعات مؤسسية للغاية ، مثل المنظمات الدينية ، أو النقابات ، أو جمعيات الأعمال ؛ المنظمات المحلية مثل الجمعيات المجتمعية أو منظمات المزارعين أو المجموعات الثقافية ؛ وشبكات أكثر مرونة مثل الحركات والشبكات الاجتماعية. تشكل جزءًا حيويًا من التفاعل

بين المواطنين الناشطين والدول الفعالة ، التي يمكنها إعادة توزيع القوة ، والأصوات ، والفرص. كما أنها تجسد تقليد خلق أسس أخلاقية وسياسية واقتصادية للمجتمعات. سيظهر تاريخ من التغيير الاجتماعي أن الكثير مما نفكر به الآن حيث تم احتضان دور الدولة لأول مرة في مثل هذه التجارب في اليوتوبيا (المثالية) ، بعيداً عن البيروقراطية والسياسيين.

في السعي إلى التغيير ، يجتمع المواطنون دائمًا ، إما لتحقيق القوة في أعدادهم أو للحد من احتمالات القمع. تضم منظمات المجتمع المدني مجموعات تركز فقط على المساعدة الذاتية على المستوى المحلي ، والجمعيات الخيرية التي تحاول ببساطة مساعدة المجموعات المستبعدة في المجتمع ، والبعض الآخر مع جدول أعمال أكثر تحويلاً يعمل من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي ، على سبيل المثال، من خلال اتخاذ إجراء مباشر ، كما هو الحال في القضية من MST ، أو تمثل مصالح أعضائها ، كما هو الحال في النقابات العمالية. الآخرين (مثل أوكسفام) الضغط والحملة ، إجراء البحوث ، أو بمثابة رقيب على تلك في السلطة. واليوم ، ينظر العديد من الحركات الاجتماعية النابضة بالحياة باعتبارها جزءًا حيويًا من أي ديمقراطية حقيقية و "ساحة حيث تقبع فيها احتمالات وأمل التغيير". ووفقًا للأمم المتحدة ، تشير التقديرات إلى أن شخصًا واحدًا من بين خمسة أشخاص يشارك في شكل من أشكال منظمات المجتمع المدني .

إنتشار منظمات المجتمع المدني كانت مدفوعة بعوامل طويلة الأجل وقصيرة الأجل على حد سواء. على المدى الطويل ، أدى انتشار محو الأمية والديمقراطية ومفاهيم الحقوق إلى زيادة المواطنة النشطة. يمكن لمنظمات المجتمع المدني ، التي تعمل خارج نطاق الفرد أو الأسرة المعيشية ولكن تحت إشراف الدولة ، أن تلعب دوراً في استكمال الروابط التقليدية للعشيرة أو الطبقة أو الدين التي تقاعست مع بداية الحداثة. على المدى الطويل ، يساعد العمل الجماعي في منظمات المجتمع المدني المواطنين على إعادة بناء رصيد الثقة والتعاون الذي تعتمد عليه جميع المجتمعات. ومع ذلك ، ينبغي أن نتذكر أن بعض مجموعات المواطنين تسعى إلى تعزيز التمييز والخوف وعدم الثقة. يدعى البعض "المجتمع غير المتمدن"، يمكن أن تمتد أنشطتهم في بعض الأحيان إلى العنف ، كما هو الحال في المذابح الدينية أو العنصرية أو المنظمات شبه العسكرية.

المجتمع المدني والتغيير:

يرى العديد من منظمات المجتمع المدني أنهم "وكلاء تغيير". غالبًا ما يكون عملهم شاقًا وغير مرئي تقريبًا ، حيث يدعم الفقراء وهم ينظمون للمطالبة بحقوقهم ، ويدفعون السلطات إلى إجراء تحسينات شعبية مثل إنارة الشوارع ، أو الطرق الممهدة ، أو المدارس ، أو العيادات ، أو تقديم مثل هذه الخدمات بأنفسهم ، إلى جانب برامج التعليم العام. على كل شيء من إصغر الأشياء إلى حقوق العمال.

لكن في السنوات الأخيرة ، كان دور المجتمع المدني الأبرز ، على الأقل كما يتجلى في الإعلام العالمي ، هو المساعدة في تثبيت الحكومات المنتخبة بدلا من الأنظمة الاستبدادية. منذ الثمانينيات ، ساهمت موجات متتالية من احتجاجات المجتمع المدني في الإطاحة بالحكومات العسكرية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، وسقوط الأنظمة الشيوعية والاستبدادية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ، وإزالة الديكتاتوريين في الفلبين وإندونيسيا ، ونهاية الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

ووفقاً لمنظمة "فريدوم هاوس" (Freedom House) ، وهي مؤسسة تمولها الحكومة الأمريكية ، فقد كانت المقاومة المدنية عاملاً رئيسياً في دفع 50 عملية انتقال من بين 67 عملية انتقالية من نظام قمعي أو ديكتاتوري إلى أنظمة "حرة" نسبياً في السنوات 33 إلى 2005 ؛ تمكنت غالبية هذه الدول من تحقيق انتقال دائم من الأنظمة الديكتاتورية إلى الحكومات المنتخبة. وشملت التكتيكات المقاطعة، والاحتجاجات الجماهيرية ، والحصار ، والإضرابات ، والعصيان المدني. وبينما تسهم ضغوط أخرى كثيرة في التحولات السياسية (مشاركة المعارضة أو الجيش والتدخل الأجنبي وما إلى ذلك) فقد ثبت أن وجود تحالفات مدنية قوية ومتماسكة وغير عنيفة أمر حيوي.

ومن الأمثلة على ذلك جمعية المحامين الجورجيين الشبان (GYLA) ، وهي شبكة تضم حوالي 1000 محامٍ ، تم تأسيسها في عام 1992. وتقدم GYLA

المشورة القانونية المجانية للفقراء ، ولكنها تستهدف أيضًا الممارسات الخاطئة للحكومة. كعضو مؤسس للحركة المعروفة باسم 'كامرا' ('كفي') ، لعبت دورا حاسما في إطلاق الاحتجاجات التي أطاحت بنظام الرئيس الفاسد إدوارد شيفرنادزه في عام 2003 عن طريق الفوز في دعوى قضائية ضد الحكومة بسبب مخالفات الانتخابات ، استناداً إلى الأدلة التي قدمها مراقبو الانتخابات البالغ عددهم مئتين مراقبا.

بالمقارنة مع الهدوء المطرد لآلية الدولة ، فإن نشاط المجتمع المدني يتعاظم ويتضاءل ، ويأتى في المقدمة في لحظات الاحتجاج والأزمات ، وغالبا ما يتراجع بعد النصر – مثل الفوز بتغيير القانون ، أو انتخاب الحكومة الأكثر تقدمية التي تقوم على الفور بتجنيد قادة المجتمع المدني الرئيسيين. في مثل هذه الظروف ، يجد العديد من منظمات المجتمع المدني صعوبة في الانتقال من استراتيجية المعارضة إلى المشاركة. أما منظمات المجتمع المدني الأخرى ، لا سيما تلك التي ترعاها المؤسسات الدينية ، فهي أكثر استقرارًا ، وتفوق الجميع ولكنها في قبضة الحكومات ، و تمر بدورات من النشاط والصمت.

أقل دراماتيكية من الاحتجاجات الجماهيرية ، ولكن على نفس القدر من الأهمية ، يمكن للمجتمع المدني أن يظهر دعما شعبيا واسع النطاق للتغييرات في السياسات ، مما يجعل من الأسهل على الزعماء السياسيين التصرف ومقاومة

الضغط من أولئك الذين يفضلون الحفاظ على الوضع الراهن. ففي أواخر التسعينات ، على سبيل المثال ، جمعت حركة ماريا إيلينا كوادرا النسائية في نيكاراغوا 50000 توقيع تدعو إلى تحسين ظروف العمل في مناطق تجهيز الصادرات في البلاد ، مما دفع وزير العمل إلى إنفاذ القانون وإقناع أصحاب المصانع باعتماد مدونة طوعية سلوك.

يلعب المجتمع المدني أيضًا دورًا مهمًا ، وإن كان أقل ظهوراً ، في الأنظمة السياسية الأكثر انغلاقاً ، مثل دول الحزب الواحد. كشفت دراسة في فييت نام عن حلقة فاعلة من استثمار الدولة والمنظمات غير الحكومية في التدريب والتعليم ، وتحسين الاتصالات (على سبيل المثال ، طريق تم تشييده ، بتمويل من البنك الدولي ، مما سمح بالتواصل الأسهل بين القرى وسلطات المقاطعة) والضغط من الحكومة المركزية للسلطات المحلية لتشجيع المشاركة الشعبية في جهود الحد من الفقر. ونتيجة لذلك ، اكتسب القرويون والسلطات المحلية الثقة وبدأوا في تبادل الآراء والأفكار بشكل أكثر انفتاحًا. أصبحت النساء على وجه الخصوص أكثر أهمية بعد تلقي التدريب على الأساليب الزراعية وإجراء زيارات أكثر منتظمة بعيدا عن القرية.

ويستند الكثير من التأثير طويل الأجل لمنظمات المجتمع المدني على بطء بناء مهارات الناس وقدراتهم ، ويعزز التغيرات في المواقف والمعتقدات. ففي صربيا ،

على سبيل المثال ، تسعى شبكة من الجماعات إلى تعزيز مهارات التفاوض والضغط لدى السكان الغجر ، أفقر المجتمعات في أوروبا ، جزئياً من خلال ضمان انضمام المزيد من النساء والشباب إلى مراكز قيادية.

يتكون أساس المجتمع المدني من مجموعات محلية تهتم في المقام الأول برفاهية مواطنيها مثل منظمة (المساعدة العامة والمتطوعين) (GAVO). وتأسست هذه المنظمة من قبل مجموعة من الشباب من مختلف العشائر الفرعية في بربرة ، مسقط رأسهم في المنطقة القاحلة من القرن الأفريقي المعروف بإسم الصومال .كانت طفولتهم قد تحطمت بسبب الحرب الأهلية ، وكانوا يأملون أن يبدأوا من خلال العمل التطوعي في معالجة بعض المشاكل الإجتماعية الملحة في المدينة.

وبناءً على نصيحة معلمهم القرآني لمساعدة أشد الناس حرمانا ، بدأوا مع مرضى في مستشفى الأمراض النفسية المحلي الذين يعانون من صدمة الحرب: بتقليم شعرهم وأظافرهم ، وإخراجهم إلى هضبة باردة في أيام الجمعة ، وغسل ملابسهم. ولم يتلق المستشفى أي تمويل حكومي أو خاص، منبوذة من جانب العديد ممن ارتبطوا بالمرض العقلي بسبب السحر والشعوذة. استخدم متطوعو GAVO المسرح الشعبي لتثقيف المجتمع ، ووصلوا إلى ما وراء حدود العائلة والعشيرة لجمع المال ، و دحض المحرمات الاجتماعية في هذه العملية.

في غضون أربع سنوات ، تمكنت GAVO من إنشاء عيادة خارجية ، والمساعدة في إزالة الغموض عن الأمراض العقلية ، وحشد التبرعات الثابتة من التجار المحليين والسلطات البلدية. ثم ، بعد أن أدركوا نطاقهم المحدود ، بدأوا في الضغط من أجل إدخال تغييرات على سياسة الحكومة فيما يتعلق بحقوق الأطفال.

من عجيب المفارقات أن منظمات مثل GAVO غالباً ما ينظر إليها من قبل الممولين على أنها ذات أهمية قليلة للتنمية. فهي محلية ، عادة "تقليدية" بدلاً من "تقدمية" ، وبعيدة عن التحديات الكبرى على المستوى الوطني. ومع ذلك ، فإن هذه المجموعات توفر الفرص للمجتمعات والمواطنين العاديين لمناقشة بعض المصاعب التي يواجهونها والتصرف بشأنها. على الرغم من أنها صغيرة ، فإنها يمكن أن تكون مفيدة في تطوير ثقافة الديمقراطية والمهارات اللازمة لمواجهة التحديات الوطنية. سعتس منظمة GAVO على هذا المسار فقط – من الأعمال الخيرية إلى تقديم الخدمات إلى التوعية العامة إلى الدعوة الصريحة.

غالباً ما يكون المجتمع المدني أكثر نشاطاً في مدن الصفيح المزدهرة وضواحي المدن. ومع تحسين إمكانية الوصول إلى المدارس ، ومع تبادل الآراء والمعلومات في كل زاوية من الشوارع ، فمن الأرجح أن يشترك سكان المدن في منظمات المجتمع المدني. فالمدن هي أماكن سياسية بحيوية ، وكثافة مع الحركات الاجتماعية التي تطالب بالإسكان ، أو المدارس ، أو العيادات ، أو المياه الصالحة

للشرب والصرف الصحي. تكثر الاحتجاجات والصراع بين العمال وأصحاب العمل أو مقدمي الخدمات والمستخدمين.

التحالف والمشاركة:

من الناحية العملية ، المجتمع المدني هو نظام بيئي سياسي واجتماعي معقد ، بما في ذلك الحركات الاجتماعية الشعبية ، والمنظمات القائمة مثل الكنائس والنقابات ، والمنظمات غير الحكومية المكونة من المزيد من النشطاء من الطبقة الوسطى. إن التحالفات بين هذه المنظمات غير المتقاربة مثمرة ومحفوفة بالمشاكل، مع معارك النفوذ والاتهامات المتكررة بالخيار المشترك أو المنظمات غير الحكومية "التي تتحدث وتطالب الأموال بإسم المجموعات التي لا تمثلها.

أحد مصادر التوتر المعتادة هو ما إذا كان يجب اتباع تكتيكات المواجهة "الخارجية" ، على سبيل المثال الاحتجاجات الشعبية في الشوارع ، أو المشاركة "الداخلية" الأقل ظهوراً ، مثل الضغط. غالباً ما تحتاج الاستراتيجية الخارجية القائمة على الحشد الجماهيري إلى رسائل صارمة لا تتغير ، ولكن هذه يمكن أن تنفر المسؤولين والزعماء السياسيين ، وتحد من وصول المطلعين إلى صناع القرار. وعلى العكس من ذلك ، تعمل استراتيجية داخلية على تعكير المياه من خلال التنازلات ، وتقويض التعبئة ، وإثارة المخاوف من الخيانة والخيار المشترك. ومع ذلك ، فكلاهما ضروريان ويمكن أن تكون الاستراتيجية المشتركة بين الداخل والخارج فعالة للغاية. وغالباً ما يكون الصراع والتعاون مطلوبان لتغيير السياسات أو العقليات أو القادة المتعنتين.

منظمات المجتمع المدني ليست بمنأى عن عدم المساواة في المجتمع الواسع. غالباً ما يسيطر عليها الرجال ، كما تفعل المجموعات المهمشة القائمة على العرقية أو الطبقة الاجتماعية. وكثيراً ما تظهر منظمات المجتمع المدني التابعة للجماعات المهمشة حتى الآن على أنها شظايا من منظمات المجتمع المدني التي تخدم عموم السكان ، عندما وجدت النساء ، أو السكان الأصليين أو الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ، أن مخاوفهم المحددة تتبخر باستمرار من جداول أعمال المنظمات المختلطة.

تتمتع المشاركة النشطة بفوائد جوهرية ، مما يخلق روابط قوية للانتماء والغرض المشترك. وكما أخبرت امرأة باحثين في باكستان ، "قبل تشكيل المنظمة، لم نكن نعرف شيئًا وكانت جهلة تمامًا. لقد زوّدت المنظمة روحًا جديدة فينا". يمكن أن تؤدي المشاركة إلى بناء شعور من الثقة بالنفس والمشاركة ، مما يمكّن المجموعات والأفراد المستبعدين من تحدي تقييدهم في هوامش المجتمع.

ومع ذلك ، فإن المشاركة ليست بدون تكاليف. يمكن أن يشمل نشاط منظمات المجتمع المدني جولات مرهقة من الاجتماعات ، والكفاح الطوعي ، والمواجهات مع السلطات المنهكة أو المهينة. يستمر الناس في الخروج من الالتزام والمعتقد ، سواء كان ذلك سياسيًا أو دينيًا أو مجرد شعور بالواجب. في أمريكا اللاتينية ،

يتحدث الناشطات عن استنفاد "اليوم الثلاثي" للعمل مدفوع الأجر ، وإدارة المنزل، ثم إنفاق أي وقت متبقي في الإنخراط في العمل المجتمعي.

علاوة على ذلك ، فإن المشاركة في منظمات المجتمع المدني تجلب مخاطر القمع أو ما هو أسوأ. في جميع أنحاء العالم النامي ، يواجه النشطاء الذين يتحدون هياكل السلطة الموجودة هجمات من قبل الشرطة ، والبلطجية المستأجرين ، والقوات شبه العسكرية – أو من الأزواج والآباء الغاضبين. في العديد من البلدان، يمكن أن تواجه الناشطات ردود أفعال عنيفة في المنزل ، حيث يقود نشاطهن إلى تحدي اللامساواة التقليدية ، أو يعني ببساطة أنهن لا يمكنهن تناول العشاء على الطاولة في الساعة المتوقعة.

وإلى جانب المزايا الشخصية (وتكاليف) المشاركة ، يلزم المجتمع المدني القوي الأحزاب السياسية بالمنافسة على دعم الجمهور ، وتقديم التقدم الاجتماعي ، بدلاً من الخيار المشترك. في غانا ، ساعدت القيادة السياسية ، ووسائل الإعلام المستقلة ، وشبكة قوية من منظمات المجتمع المدني في بناء سياسة جماعات المصالح ، بما في ذلك شباب الحضر ، ومزارعي الكاكاو ، ونخبة السلطة المحلية، والنخب المهنية والأعمال ، والعمال النقابيين. وقد ظهر التحول إلى دولة أكثر استقرارًا عندما خسر الحزب الحاكم الانتخابات الرئاسية عام 2000 وتبع ذلك انتقالًا منظمًا. استعاد الحزب الحاكم السلطة في عام 2004 ، لكن جرت

منافسة شديدة على الانتخابات. قد تساعد التحسينات المستمرة في محو الأمية والوصول إلى المعلومات ومستويات التنظيم الاجتماعي البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً حاسماً في "الحفاظ على التظاهرات في الديمقراطية". حتى النظم الإنتخابية الأكثر نظافةً وأكثرها شفافيةً يمكن تقويضها من قبل المؤسسات غير الديمقراطية – جماعات الضغط الخاصة بالشركات ، الشبكات السياسية العميلة ، وما شابه. بالنسبة لهذه الممارسات ، فإن كشفهم هو الحل الناجع، في شكل تدقيق المجتمع المدني والنشاط. في السنوات الأخيرة ، حاولت منظمات المجتمع المدني ضمان أن الإنفاق الحكومي يعالج عدم المساواة والفقر. ويشمل عمل "رصد الميزانية" تحليلًا مضنًا لكل من ما تم الوعد به وما يتم تقديمه ، والدعوة للتأثير على طريقة تخصيص الميزانيات. في إسرائيل ، يستخدم مركز أدفا ، وهو منظمة غير حكومية أسسها ناشطون من حركات اجتماعية مختلفة تطالب بالحقوق المتساوية لليهود الشرقيين والنساء والمواطنيين العرب ، مزيجًا من التحليل والضغط البرلماني والتعليم الشعبي والحملات الإعلامية.

في جواتيمالا ، أنشئ مرصد الإنفاق الاجتماعي في عام 2004 للاعتراض على السرية المحيطة بعملية الميزانية ، ونشر التحليلات الفصلية للإنفاق الحكومي. وقد أبرز عمل المرصد عدم وجود الإنفاق بين أغلبية السكان الأصليين

الفقراء في البلد. وفي جنوب أفريقيا وفي أماكن أخرى ، تركز مشاريع "رصد الميزانية النوعية" على وجه التحديد أثر قرارات الميزانية على النساء ، بينما تقوم برامج الرصد مثل البرامج الموجودة في أوغندا بتحديد حلقات الفساد ونشرها.

أدى الانتشار السريع لتقنية الاتصالات الرخيصة إلى تمكين منظمات المجتمع المدني من "التحوّل إلى العالمية". وخير مثال على ذلك هو "فيا كامبسينا" ، الذي يربط بين حركات الفلاحين وغير المالكين في جميع أنحاء العالم. وهناك منظمات رقابة مجتمعية أخري، وهي منظمة دولية غير حكومية مراقبة ، تتألف من مجموعات وطنية من 50 بلدا. مقرها في أوروغواي ، تراقب الرقابة المجتمعية التقدم المحرز في التزامات الحكومات الدولية بشأن القضاء على الفقر والمساواة. وتتصل مجموعات أخرى بالمنتدى الاجتماعي العالمي ، وهو حدث منتظم ، جمع في اجتماعه الحادي عشر في بورتو أليغري في عام 2012 ما يقرب من 40000 مجتمع مدني. نشطاء من جميع أنحاء العالم.

في السنوات الأخيرة ، نجحت التحالفات بين الشمال والجنوب في منظمات المجتمع المدني في دفع القضايا إلى قمة جدول الأعمال السياسي في اجتماعات مجموعة الثماني ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية. وقادت مبادرات بارزة ، مثل المحكمة الجنائية الدولية والمعاهدة الدولية للألغام ، جهود مشتركة من جانب المواطنين المعنيين والمنظمات غير الحكومية ، بينما سعت الحملات

المستمرة إلى تحسين احترام الشركات عبر الوطنية لحقوق العمال والحد من الأضرار التي تسببها للمجتمعات المحلية و البيئات. وعلى مدى السنوات القليلة المقبلة ، ستكون الحملات الدولية من هذا النوع حاسمة في الضغط على الحكومات من أجل الوفاء بالالتزامات اللازمة للحد من انبعاثات الكربون والاحتفاظ بها ، فضلاً عن تغطية التكاليف المتزايدة للتكيف مع تغير المناخ في البلدان الفقيرة. وكما أظهر "سجناء الرأي" في منظمة العفو الدولية ، يمكن لحملة الشمال أن يكونوا حلفاء لا يقدر بثمن للنشطاء في الجنوب الذين يواجهون القمع والتعذيب على أيدي السلطات.

وينظر البعض إلى الاهتمام الكبير الذي تجذبه منظمات المجتمع المدني ، معتبراً أنه "إعادة تأهيل" يقلل من الإسهام الأكثر أهمية من الناحية التاريخية للنقابات والأحزاب السياسية. لقد دفعت الحكومات الغربية والخيرية الخاصة المال إلى منظمات المجتمع المدني ، لا سيما أنواع المنظمات التي تعترف بها: المؤسسات الحضرية ، والطبقة المتوسطة ، والحديثة ، مثل جمعيات الائتمان ، والمجموعات النسائية ، والجمعيات القانونية ، وجمعيات الأعمال ، أو المنظمات غير الحكومية للتنمية المحلية. وقد أعطوا أحياناً العون لمنظمات المجتمع المدني التي هي أكثر قليلاً من السيارات للأشخاص المتعلمين نسبياً للحصول على التمويل عندما تكون فرص العمل الأخرى نادرة. في هذه العملية ، تجاهلوا الجماعات ذات

القربى أو الإثنية أو الدينية أو العمرية ، على الرغم من أن هذه العوامل لها جذور أعمق في كثير من الأحيان بين أعداد أكبر بكثير من الناس ، وخاصة في أفقر المجتمعات.

قد يكون تجاهلها من قبل الممولين ليس بالأمر السيئ. بعض الحكومات المانحة تستخدم عن عمد التمويل لنزع فتيل الحركات الاجتماعية الراديكالية التي تهدد المصالح الخاصة. تقوض الجهات المانحة الأخرى إمكانات منظمات المجتمع المدني بجعلهم مدراء ، بدلاً من المواجهات . وفقاً لسلطتين في هذا الموضوع ، فإن "برامج تعزيز المجتمع المدني للجهات المانحة ، مع مخططاتها ، وحلولها التقنية ، ومؤشرات الإنجاز ، تتعرض لخطر تثبيط وتدمير أهم أغراض المجتمع المدني في نهاية المطاف ، أي حرية تصورأن العالم يمكن أن يكون مختلفا".

تتناقض المشاركة النشطة بشكل حاد مع فكرة أنه ينبغي على الناس التعبير عن أنفسهم ببساطة من خلال ما يستهلكونه ("أنا أتسوق ، إذا أنا موجود") أو كيف يصوتون ، ومع رؤية أكثر تكنوقراطية للمواطنين كمستهلكين سلبيين للخدمات الحكومية التي يقدمها الحكيمون المدربين تدريبا جيدا.

في أفضل الحالات ، يمكن أن يكون المجتمع المدني النشط والتقدمي تحويليًا جوهريًا ، مما يعزز حياة كل من المشاركين والمجتمع ككل ، ويمكّن الفقراء من المطالبة بالتغيير وتحميل حكامهم المسؤولية. بمرور الوقت ، يمكن أن تجعل

المواطنة النشطة الدول أكثر فعالية. عندما تكون الدول غائبة ، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تسد الفجوة للحفاظ على مستوى معين من الخدمات على الأقل. لكن منظمات المجتمع المدني ليست مسارًا سحريًا للتنمية ، كما أنها ليست بديلاً عن الدول سريعة الاستجابة والفعالة القادرة على تحقيق تحسينات ملموسة ومستدامة في حياة الأشخاص. في الممارسة العملية ، يتطلب التطوير كليهما.

دراسة حالة :

كيف يحدث التغيير: الفوز بحقوق المرأة في المغرب

في عام 2004 ، حققت المنظمات النسائية في المغرب نصرا ملحوظا عندما وافق البرلمان بالإجماع على قانون الأسرة الإسلامي الجديد الذي عزز حقوق المرأة بشكل جذري. وشملت الإصلاحات الحق في تقرير المسائل القانونية دون وصاية الذكر ، والمسؤولية المتساوية على المعيشة الأسرية والأطفال ، والحاجة إلى موافقة الزوج والزوجة على حل الزواج (الطلاق) .

وقد سعى النشطاء إلى إجراء إصلاحات منذ أوائل الستينيات ، لكن في عام 1992، أطلق الاتحاد النسائي (UAF) حملة شعبية لتغيير مجموعة قوانين الأسرة المعروفة باسم المدونة. جمعوا أكثر من مليون توقيع على عريضة وفازوا بالتعديلات التشريعية الأولى في العام التالي. على الرغم من أن القضايا الرئيسية مثل تعدد الزوجات والطلاق لم تتم تعديله ، إلا أن الأب لم يعد يستطيع إكراه ابنته

على الزواج. رأى النشطاء هذه الإصلاحات المبكرة بمثابة نجاح حرج ، مما يضمن أنه لم يعد من الممكن تصوير المدونة على أنها مقدسة وغير قابلة للتغيير.

وواصلت مجموعات حقوق المرأة حشدها ، واختارت العمل في إطار الإسلام ، مجادلة بأن التفسير المحافظ الوارد في قانون الأسرة يتعارض مع الروح الحقيقية للقرآن. تذكر الناشطة ربيعة الناصري: "اخترنا عدم فصل الإطار العالمي لحقوق الإنسان عن الإطار الديني. لقد أكدنا أن الإسلام لا يعارض مساواة المرأة وكرامتها ولا ينبغي تقديمها على هذا النحو. فالقانون الإسلامي هو إنتاج بشري وتاريخي ، وبالتالي فهو قادر على التطور ، لتلبية الاحتياجات الحالية للرجال والنساء المسلمين".

كانت لحظة حاسمة في الحملة انتصار الإشتراكية المعارضة في انتخابات عام 1997. وقد زادت الفرصة السياسية لزيادة أصوات المرأة عندما بدأ الملك الليبرالي محمد السادس يتولى العرش في عام 1999. وفي خطاب أمام البرلمان ، أيد الملك علنا مسعى المرأة لتحقيق المساواة. وانطلاقا من اللحظة التي تجمع فيها نشطاء حقوق المرأة لوضع خطة عمل لإدماج المرأة في التنمية (PANIFD في المختصر الفرنسي) ، والتي تضمنت المبادئ الرئيسية لمنهاج بكين في الأمم المتحدة وفازت بتأييد رئيس الوزراء عبد الرحمن. اليوسفي.

وسرعان ما شكل المحافظون والإسلاميون السياسيون جماعة معارضة ، وهي المجموعة الوطنية لحماية الأسرة المغربية (المنظمة الوطنية لحماية الأسرة المغربية) ، وأطلقوا حملتهم الخاصة عبر المساجد وفي وسائل الإعلام الشعبية. وقد جادل المحافظون الدينيون بأن أي مراجعة للقانون سوف تتعارض مع الإسلام، بينما يلقي الإسلاميون السياسيون باللائمة على محاولات الإصلاح على النفوذ الغربي. بعد ذلك بوقت قصير ، سحبت الحكومة دعمها لـــ PANIFD.

ومع ذلك ، ضاعفت مجموعات النساء جهودهن ، وبلغت ذروتها في مظاهرة عام 2000 جلبت عشرات الالاف من النساء والرجال إلي شوارع الرباط . مسيرة مضادة أجريت في الدار البيضاء في نفس الوقت جلبت أعضاء أيضا من المعارضين .

وفي أعقاب المظاهرات ، طلب الملك محمد السادس أربعين قائدة نسائية هامة من منظمات نسائية وحركات سياسية واجتماعية للاجتماع وتقديم التوصيات. ثم أنشأ لجنة ملكية مسؤولة عن إصلاح المدونة ، تتألف من علماء الدين والمحامين وعلماء الاجتماع والأطباء. ومما له مغزاه أن ثلاثة أعضاء من اللجنة كانوا نساء من مهن تحظى باحترام كبير. وكانت المبادئ التوجيهية للملك مفادها أن مقترحاتهم ينبغي أن تكون متماسكة مع المبادئ التأسيسية وروح الإسلام ، وأن

تتبع أي تقاليد إسلامية قانونية طالما كانت لصالح الأسرة والوئام ، وتفي بالتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان.

بعد عامين من التأخير ، عقدت اللجنة تسعة أشهر من جلسات الاستماع المفتوحة في عام 2004 ، واجتمعت لتحليل المدونة القديمة وناقشت المقترحات التي طرحتها مختلف الدوائر الانتخابية ، وأخيراً ، لإعداد توصيات للملك. طوال الوقت ، استمرت حملة PANIFD في الضغط على اللجنة والتواصل مع الجمهور. استفاد النشطاء من حالات حقيقية للنساء اللواتي تعرضن للعنف المنزلي أو الطلاق أو الزواج المبكر بموجب القوانين القديمة ، وسألوا الرجال إن كانوا يريدون حماية بناتهم من مثل هذه المظالم.

في 3 فبراير 2004 ، تم تمرير التشريع لإصلاح المدونة ، قانون الأسرة الجديد ، بالإجماع من قبل البرلمان. اكتسبت النساء استقلالاً قانونياً مهماً وحظيت بمزيد من المساواة في مجالات الطلاق والحضانة القانونية والزواج والعلاقات الأسرية. وتحدت إعادة تفسير المدونة لطرق التفكير السائدة بشأن حقوق المرأة وعلاقاتها داخل الأسرة.

في الحملة الرامية إلى إصلاح المدونة ، استخدم النشطاء استراتيجية ذكية من الداخل والخارج تجمع بين المظاهرات الجماهيرية وحملات التوعية العامة

بممارسة الضغط على اللجنة. لم تسهم الحملة في تحسين نوعية الحياة في المنزل للمرأة المغربية فحسب ، بل مهدت الطريق لمزيد من الإصلاحات التقدمية.

(المصدر: ألكسندرا بيتمان ورابي ناصري (2007) "التكيف الثقافي: حملة المرأة المغربية لتغيير المدونة" ، معهد دراسات التنمية ، متاح على: www.ids.ac.uk/ids/Part/proj/pnp.html)

أنا أملك... إذا أنا موجود:

بالنسبة للملايين من الهنود ، فإن (القانغ) عبارة عن نهر مقدس ، لكن بالنسبة إلى سكان حي سانجاي نجار الفقير المجاور النهر في مدينة الحج الله أباد، يعني التهديدات السنوية بالإخلاء ، حيث يتم تجريف أكواخهم لإفساح الطريق أمام المحتفلين الذين يأتون للإستجمام في النهر المقدس. أكواخهم ذات جدران طينية، مع أسقف بلاستيكية مربوطة بالحبال ، والطريق الطيني الموحل مفروش بالصندل المهمل والخنازير بين أكوام القمامة والروائح الكريهة، ومع ذلك توفر حي سانجاري نجار المأوي لسكانها الذين يقض مضاجعهم هاجس الخوف من إخلاء القرية. يقول أحدهم: "عندما يتم الإخلاء يجب علينا أن نتمدد وننام بعمق، ثم نعود ولكننا لن نعرف أبدا ما إذا كنا سنكون قادرين علي البناء مرة أخري". والان المنطقة مخصصة للتجميل وهذه المرة قد يكون الإخلاء نهائيا.

إن أحد أكثر الجوانب المؤلمة للعيش في فقر هو عدم وجود حقوق مضمونة لمنزلك و أرضك، غالبا ما يتم أخذها كشيء مسلم به في الشمال. في الهند،غانا، كولومبيا و بوليفيا يعيش أكثر من 50 في المائة من جميع سكان الحضر في مستوطنات رسمية، وتتوقع الأمم المتحدة أن يصل عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية دون حقوق ملكية مضمونة إلي 1.5 مليار بحلول عام

2020. في عامي 2007 و 2008 تضرر 4.3 مليون شخص بالتهديد أو الإخلاء القسري.

يأتي الإخلاء علي أيدي أصحاب عقارات أقوياء وغالبا ما يكون وحشيا. في زيمبابوي في عام 2005، كانت عملية (مورامباتسفينا) والتي تعني حرفيا- (طرد القمامة) أجبرت ما يقدر بنحو 700،000 من سكان العاصمة (هراري) علي مغادرة منازلهم، مما أثر علي ما يقارب 2.4 مليون شخص بشكل عام. هدمت الجرافات و فرقة الهدم التي تديرها المليشيات الشبابية مساكن المساعدة الذاتية، بينما تم إلقاء القبض علي الباعة المتجولين وغيرهم ممن يعملون في الإقتصاد الرسمي وتم تدمير أعمالهم.

حقوق الملكية والتنمية:

فكرة "حق" الملكية مثيرة للجدل. حقوق الملكية ليست مدرجة في معاهدات حقوق الإنسان ، ولكن الحق معترف به في المادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لكل فرد الحق في التملك بمفرده أو بالاشتراك مع الآخرين. لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً".

وربما يُنظر إلى حقوق الملكية على أنها أفضل وسيلة لتحقيق غاية – الحد من ضعف الفقراء. لدى الأثرياء طرق أخرى للدفاع عن ممتلكاتهم ، حيث تشير علامات التحذير بالأسلاك الشائكة و "الرد المسلح" خارج المساكن الأكثر ثراء في

جنوب أفريقيا ، لكن الفقراء يحتاجون إلى الحماية القانونية من النهب.و يمكن لعدم وجود حقوق الملكية عرقلة الجهود المبذولة لمعالجة عدم المساواة والاستبعاد.

يجادل العديد من الاقتصاديين بأن حقوق الملكية الآمنة هي المفتاح للتنمية الشاملة ، وتشجيع الاستثمار في الأراضي أو البناء. غير أن الصلة بين حقوق الملكية والنمو ضعيفة والتاريخ مليء بالأمثلة المضادة: فقد نجحت الصين في الآونة الأخيرة في تجربة مزيج معقد من أنماط الملكية الخاصة والعامة والهجين ، غالباً مع حقوق ملكية غير واضحة نسبياً.

وعلاوة على ذلك ، فإن تجريد بعض مالكي الأراضي من الملكية (انتهاك بعض حقوق الملكية القائمة) كان في كثير من الحالات مفيدا للتنمية الاقتصادية. على سبيل المثال ، في إصلاحات الأراضي السريعة والبعيدة المدى في كوريا الجنوبية وتايوان ابتداءً من عام 1949 ، كانت جميع الأراضي الزراعية فوق سقف منخفض جداً تحصل عليها الدولة بشكل إجباري بأسعار أقل من السوق وبيعها للمستأجرين بسعر منخفض بشكل مصطنع. بأي حال من الأحوال ، لم تكن هذه التحويلات القسرية متسقة مع حقوق الملكية المحددة بشكل جيد ، ولكنها مهدت الطريق لتوسع شامل في الاقتصاد

في الآونة الأخيرة ، أصبح الخبير الاقتصادي البيروفي هرناندو دي سوتو شخصية مثيرة للإعجاب بحجته الخادعة والتي تقول بأن حقوق الملكية توفر

طريقاً للهروب من الفقر ، وتمكين الفقراء من "بث الحياة في الأصول الميتة" باستخدام منازلهم أو أراضيهم كضمان للحصول على الائتمان وبدء عمل تجاري. بل إنه يضع بعض الأرقام المريبة إلى حد ما على مثل هذه الأصول ، مستوحيا ذلك من الدراسات في خمس مدن كبيرة للتوصل إلى تقدير عالمي مذهل بقيمة 9.3 تريليون دولار في "رأس المال الميت" المملوك من قبل الفقراء – وهو رقم على قدم المساواة مع القيمة مجتمعة ل أكبر 20 سوقاً للأسهم في العالم.

وقد تم أخذ فكرة دي سوتو بحماس من قبل جميع ألوان الطيف السياسي. تشكو وثيقة سياسة الإسكان لعام 2005 من حكومة جنوب أفريقيا ، طارحة أسس جديدة ، من أن 1.6 مليون منزلا جديدا تم تمويلها من قبل الدولة منذ 1994 لم تصبح "أصولاً قيمة" للفقراء ، وتؤكد على الحاجة إلى تحسين الوصول إلى سندات الملكية لأنه يمكن الفقراء المشاركة في أسواق العقارات السكنية. ما عجز كثيرون من أتباع دي سوتو تقديره هو إصراره على أن أنظمة حقوق الملكية الفعالة تنمو خارج نطاق القانون العرفي أو غيرها من النظم غير القانونية في البداية ، مثل الأنظمة التي وضعها واضعو اليد والمستوطنون. وكثيراً ما يتجاهل أتباعه الأكثر حماساً الأشكال الدقيقة والمعقدة من استخدام الأراضي وحقوق الملكية الضمنية الموجودة بالفعل بين الفقراء ويفرض أنظمة قانونية "جاهزة من علي الرف"

في بابوا غينيا الجديدة (PNG) ، يقع أكثر من 97 في المائة من الأراضي تحت سند تقليدي "عرفي" ، وهناك دفعة كبيرة ، بما في ذلك من الحكومة الأسترالية والبنك الدولي ، لإصلاح أنظمة ملكية الأراضي على أساس أن السند العرفي هو عائق للتنمية. ومع ذلك ، تشير الأبحاث التي أجرتها الجامعة الوطنية الأسترالية إلى أن الإنتاج الزراعي في بابوا غينيا الجديدة – في كل من الأغذية المسوقة محليًا ومحاصيل التصدير – قد توسع في العقود الأخيرة بشكل مطرد في ظل العقود العرفية ، بينما تراجع في الغالب تحت السندات المسجلة. لم تساعد سندات ملكية الأراضي الفردية المنتجين في مواجهة المشاكل والصدمات التي واجهوها (بما في ذلك انخفاض الأسعار العالمية وعدم القدرة على التحول من سلعة إلى أخرى مع تغير السوق وضعف البنية التحتية للنقل وقضايا الأمن) ، في حين أن أصحاب الحيازات الصغيرة في ظل أنظمة الحيازة العرفية كانوا قادرين على التكيف بسهولة أكبر مع الظروف المتغيرة والقيود.

غير أن القوانين العرفية لن تتطور في الفراغ السياسي أو الاجتماعي. وهي تعكس في كثير من الأحيان مصالح الجماعات الأكثر قوة في المجتمع ، وتحددها العديد من الهياكل نفسها التي تولد الفقر والاستبعاد ، وعادة ما تكون على حساب النساء ، والجماعات العرقية المهمشة ، وأفقر المجتمعات والطوائف.

علاوة على ذلك ، فإن الادعاء بأن توزيع ألقاب ملكية رسمية سيؤدي إلى فتح البوابات أمام الائتمان قد ثبت أنه غير صحيح. لا تريد البنوك التجارية الإقراض للفقراء ، وغالباً ما يتردد الفقراء في المخاطرة بطرح سنداتهم الجديدة الثمينة كضمان. وقارنت دراسات مقارنة حديثة في المناطق العشوائية في بيونس آيرس ومدينة ليما دي سوتو الرئيسية العائلات التي كانت تمتلك سندات أو لا تملكها لمنازلها ، ووجدت أن الأسر المالكة للأرض ليس لديها إمكانية أفضل للحصول على الائتمان .و وجدت دراسة أُجريت لمجتمع في غرب كينيا لمدة سبع سنوات بعد أن تم تسليم سندات ملكية الأراضي هناك أن 3 في المائة فقط من سندات الـــ 896 استُخدمت لتأمين القروض.

إن توزيع سندات ملكية الأراضي التي يمكن شراؤها وبيعها يمكن أن يردع أولئك الذين يسرقون الأراضي تحت تهديد السلاح ويمكنهم تزويد الفقراء بالخيارات ، ولكنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تزايد عدم المساواة ، حيث يشتري كبار الملاك أو المزارعون أراضي جيرانهم الأفقر. أدى استبدال الأراضي المملوكة ملكية مشتركة من قبل المزارع الفردية في المكسيك في التسعينات إلى عملية سريعة للتركيز على الأراضي . وبالمثل ، فإن تفكيك الأنظمة القائمة على الممتلكات المشتركة غالباً ما يكون بمثابة وسيلة قانونية لإبعاد الناس من أجل الوصول إلى قطع الأشجار ، التعدين ، أو الموارد الأخرى ، كما حدث في لاوس.

ومن الواضح أن النهج التبسيطي المتمثل في خصخصة وتسليم سندات ملكية الأراضي للأفراد غير كاف ، على الرغم من أنه غالباً ما يتم تمويله من قبل المانحين ويناسب الطموحات الانتخابية للسياسيين الشعبويين. تحتاج الدولة الفاعلة إلى ضمان أن حقوق الملكية آمنة ، ومتكافئة ، وتعترف بمطالبات متعددة – على سبيل المثال ، بحيث يتمتع كلا الزوجين والزوجات بحقوق متساوية عبر سندات الملكية المشتركة. لذلك يجب تسجيل الملكية على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع.

تحت ضغط من سكان الأحياء الفقيرة المنظمة ، تدرك الحكومات البلدية بشكل متزايد الحاجة إلى تعزيز حقوق الملكية كوسيلة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد الحضري وضمان توفير أفضل للمياه والصرف الصحي. تلعب جمعيات الجوار واتحادات فقراء الحضر دورا رئيسيا في بعض المدن ، حيث تقوم بمسح الأراضي الحضرية والتفاوض على حقوقها في احتلالها.

إستصلاح الأراضي:

"الأرض والحرية" كانت صرخة المعركة في إميليانو زاباتا التي ألهمت الفلاحين في المكسيك للإنتفاضة في الثورة المكسيكية في 1910–1917. وتساعد الإصلاحات الناتجة على تفسير ازدهار المكسيك النسبي في العقود التي تلت ذلك. كان الإصلاح الزراعي سمة أساسية للثورات في الصين وروسيا وكوبا وفيتنام ،

والخطوة الأولى على طريق التحول الاقتصادي في العديد من اقتصادات 'النمور' في شرق آسيا. لا سيما في المجتمعات ذات الأغلبية الفلاحية ، يمكن للإصلاح الزراعي أن يحول علاقات القوة وأن يتسبب في جذور عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وتمثل ملكية الأراضي بشكل غير رسمي دافعاً أساسياً لعدم المساواة – حيث تزرع النساء بين 60–80 في المائة من الأغذية المنتوجة في معظم البلدان النامية، ومع ذلك تمتلك أقل من 2 في المائة من الأرض. وتمكين أصحاب الأراضي: البحث في ولاية كيرالا ، بالهند ، أفاد أن نصف النساء اللواتي لم يكن لديهن أية ممتلكات عن عنف جسدي مقارنة بـــ 7 في المائة فقط ممن يمتلكون عقارات. وقد أظهرت دراسات أخرى أن النساء اللواتي لا يمتلكن أرضاً أكثر احتمالية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية إحصائيًا. كما أن مجموعات السكان الأصليين مثل Chiquitanos البوليفية (انظر دراسة الحالة السابقة في الجزء 2) ترى السيطرة على الأراضي التقليدية كجزء أساسي من هويتها. . يمكن إعادة توزيع الأراضي أيضا تعزيز الاقتصاد. من الأرجح أن يستثمر المزارعون الآمنون على أراضيهم في تحسين الإنتاج ، وقد يجدون سهولة في اقتراض الأموال.

يمكن أن تكون الصراعات على الأرض حادة بشكل خاص في أعقاب الكارثة. فالزلازل والجفاف والحروب تدفع الناس إلى الخروج من أراضيهم ،

وفي أعقاب ذلك ، تتطلع النخب المحلية القوية والشركات في كثير من الأحيان إلى الاستيلاء على الأراضي التي لا يتم تحديد ملكيتها بشكل جيد. وغالباً ما يتم تجريد النساء اللواتي يتركن أرامل ، في بعض الأحيان من قبل أفراد عائلاتهن.

إن مقاومة مثل هذه الضغوط وضمان التوزيع العادل للأرض هو دور حيوي للدولة والآخرين بعد هذه الصدمات.

أدى ظهور حركات قوية من السكان الأصليين وغير المالكين في دول مثل بوليفيا والبرازيل والهند والفلبين إلى إعادة إصلاح الأراضي إلى جدول الأعمال في السنوات الأخيرة بعد أن اختفت في ثمانينيات القرن العشرين ، عندما رأت العقيدة التنموية أنها حركة تدخلية لا يمكن تحملها الدولة للمشاركة في إعادة التوزيع.

النتائج يمكن أن تكون مذهلة. في كمبوديا من 1998 إلى 2001 ، أدى التعاون غير المسبوق بين الحكومة والمجتمع المدني إلى أول سياسة وطنية للأراضي في البلاد ، والتي حاولت التوفيق بين احتياجات الفلاحين ، واضعي اليد، والسكان الأصليين ، والمستثمرين التجاريين. وقد تم تسليم أكثر من مليون سند ملكية للأراضي ، وتم ضمان حقوق ملكية الأرض للعديد من النساء لأول مرة. وفي الفلبين ، بدأ الإصلاح الزراعي في القطاع العام وبعض الأراضي الخاصة في منتصف التسعينات أثناء رئاسة فيديل راموس ، (جنرال سابق

ووزير دفاع) للجمهورية . ويشير تحليل قام به اثنان من الأكاديميين الفلبينيين إلى مزيج قوي من المواطنة النشطة والدولة الفعالة: "درجة عالية من الضغوط الاجتماعية من أسفل ومن درجة عالية من مبادرات إصلاح الدولة المستقلة من أعلي ، ومن ثم درجة عالية من التفاعل بين الاثنين". . في الفلبين ، يُعرف هذا باسم "استراتيجية بيبينجكا" ، بعد تناول طعام شهي تقليدي ، وهو عبارة عن كعكة أرز يتم طهيها بنار مشتعلة فوقها و تحتها.

في أماكن أخرى ، كان للإصلاح الزراعي سجل متقلب. في زيمبابوي ، تم تسليم المزارع المنتجة المملوكة للبيض كمكافآت إلى مؤيدي الحكومة الذين لديهم القليل من الخبرة الزراعية ، مع آثار مدمرة على الإنتاج الزراعي. في أماكن أخرى ، فشل الإصلاح الزراعي لأنه لم يضمن الوصول إلى الخدمات الحيوية مثل الائتمان أو البنية التحتية أو خدمات الإرشاد.

الجدول 2.1 : الإصلاحات الكبري للأراضي في القرن العشرين

البلدان (بترتيب تنازلي لحجم المستفيدين)	سنوات من أعمال الإصلاح	الأسر المستفيدة كنسبة مئوية من مجموع الأسر الزراعية (%)	أعادة توزيع الأراضي كنسبة مئوية من إجمالي الأراضي الزراعية (%)
الصين	1949–56	90	80
جنوب أفريقيا	1945–1950	75–77	65
كوبا	1959–65	60	60
اثيوبيا	1975–1979	57	76
العراق	1958–1971	56	60
المكسيك	1915–1934–1940–1971	55	42
تونس	1956–1957–1958–1964	49	57
إيران	1962–1964–1967–1989	45	34
بيرو	1969–1970	40	38
الجزائر	1962–1971	37	50
اليمن – جنوب	1969–1970	25	47
نيكاغوارا	1979–1984–1986	23	28
سريلانكا	1972–1973	23	12

السيلفادور	1980	23	22
سوريا	1958–1963–1980	16	10
مصر	1952–1961	14	10
ليبيا	1970–75	12	13
شيلي	1967–73	12	13
الفلبين	1972–1988–1914	8	10
الهند	1953–79	4	3
باكستان	1959–1972	3	4
المغرب	1956–1963–1973	2	4

المصدر: م. رياض الغنيمي (1999) "الإقتصاد السياسي للإصلاح الزراعي القائم علي السوق"

ورقة مناقشة رقم 104. انظر إلي المصدر للحصول علي التفاصيل حول أنواع الأراضي المدرجة في مجاميع كل دولة علي حدة.

فقد بدأت إصلاحات الأراضي في البلدان تنفد في وجه مقاومة متشددة وعنيفة في كثير من الأحيان من النخب المحلية ، وعدم التزام الدولة ، والتعقيدات البيروقراطية والقانونية الشديدة لإنفاذ سندات الأراضي وإعادة توزيعها عبر مئات الآلاف من المزارع الصغيرة. حتى في الفلبين ، ظلت هذه التحديات مستمرة.

وفي مثل هذه الحالات ، تولد بطء الإصلاح حالة من الغضب ، تتفجر في بعض الأحيان إلى الاحتجاجات وإحتلال الأراضي.

وحيث نجح الإصلاح الزراعي في تحويل الاقتصادات والمجتمعات ، فقد تطلب الأمر وجود دول قوية ومستقلة قادرة على مواجهة النخب المحلية. يتطلب النجاح أيضًا تعبئة منظمات من العمال غير المالكين للأرض أو الفلاحين ، قادرين على توجيه المطالب وضمان تلبية عملية الإصلاح لاحتياجاتهم.

وقد استجاب المانحون والعديد من الحكومات للمطالبات الأخيرة في الاهتمام بإصلاح الأراضي من خلال إدخال سياسات تسمى "قيادة السوق". ويسعى هؤلاء إلى تجنب إعادة التوزيع القسري من قبل الدولة لصالح المقاربة "الراغبين في الشراء و الراغبين في البيع" ، حيث يوافق كبار المزارعين على بيع أراضيهم للفلاحين والعمال الذين لا يملكون أرضًا ، وغالباً ما يكون ذلك مع تدخل الدولة لتسهيل البيع ، على سبيل المثال عن طريق تقديم أموال لصغار المزارعين لشراء الأراضي. إن البدائل ، إما الشراء الإجباري أو الاستيلاء على الأراضي دون تعويض ، تثير معارضة شرسة من ملاك الأراضي وحلفائهم ، ويمكن أن تزيد من المعارضة للإصلاح بدرجة كبيرة.

نهج (قيادة السوق) تم إنتقادها على نطاق واسع لتجاهلها قضايا العدالة الاجتماعية: فالمستفيدون في كثير من الأحيان ليسوا "أفقر الفقراء" ، بل يدخلون

أراضيهم الجديدة المثقلة بالديون ، وغالباً ما يعترف النهج بالسندات الفردية فقط ، متجاهلاً الآخرين ، نظم حيازة الأراضي العرفية منتشرة على نطاق أوسع. من الناحية العملية ، تقوم الحكومات في كثير من الأحيان بتجميع الدائرة عن طريق تسليم الأراضي المملوكة ملكية عامة بتكلفة منخفضة أو بدون تكلفة.

حقوق الملكية للنساء:

في البلدان الثرية ، كانت حقوق الملكية واحدة من الأهداف الأولى التي خاضتها الموجة الأولي من الحركة النسوية في القرن التاسع عشر ، واليوم لا تزال محورية للعديد من منظمات النساء الفقيرات في جميع أنحاء العالم . في العديد من البلدان ، مجموعة من الأساليب والمعتقدات والتمييز القانوني في القانون "الحديث" و "العرفي" يستثني النساء من امتلاك الأراضي. ونادراً ما تمتلك النساء حقوقاً كاملة على الأرض ، وبدلاً من ذلك يضطرون للتفاوض كمطالبات ثانويين من خلال أقارب ذكور – آباء أو أشقاء أو أزواج أو أبناء. لا تستطيع المرأة عادة أن ترث بيت الزوجية عند وفاة زوجها. غالبًا ما يعني إضفاء الطابع الرسمي على القانون العرفي أن قطعة أرض مع مستخدمين متعددين تصبح ملكًا لمالك واحد ، يكون عادةً ذكرًا. فعلى سبيل المثال ، حكمت محكمة الاستئناف الكينية في عام 1988 بأن مصالح الزوجة بموجب القانون العرفي لم تعد قائمة بمجرد أن يصبح زوجها المالك المسجل رسميا. وغالبا ما يكون الخيار غير المستساغ لكثير من

النساء هو كونه مواطنا من الدرجة الثانية بموجب القانون العرفي أو كونه غير مرئي تمامًا تحت الأنظمة الرسمية.

يؤثرالإنكار من حقوق الملكية على جميع النساء. يعتمد كسب العيش على وجود مكان للعيش فيه ، و- اعتمادًا على ما تفعله من أجل البقاء - على امتلاك بعض الأراضي للزراعة ، وغرفة لتشغيل الأعمال ، والمال لدفع ثمن المواد والمعدات ، وشخص يعتني بالأطفال. ومع ذلك ، فبدون حقوق قانونية في التملك، بغض النظر عن حالته الزوجية ، تعتمد معظم النساء اللواتي يعشن في فقر في البلدان النامية على علاقاتهن مع الرجال لتقديم هذه الأشياء. وبالتالي ، فإن سبل عيشهم محفوفة بالمخاطر. إذا فسدت العلاقة ، أو مرض الرجل و مات ، فكيف للزوجة و أولادها البقاء على قيد الحياة؟

وأسوأ المتضررين هم النساء المسؤولات عن الأسر التي ترتفع أعدادها من خلال مزيج من الترمل (بسبب الصراع أو فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز) والانهيار الأسري. تتضح محنة العدد المتزايد من الأرامل في حالة السيدة تشيلالا، وهي أرملة زامبية عمرها 78 سنة. وعند وفاة زوجها في عام 1990 ، بدأ شقيق زوجها في دفن جثث الموتى على أرضها لإخافتها من المنطقة ، حتى يتمكن من الاستيلاء على أراضيها . ومن المرجح أن تزداد النزاعات حول الأرض في العقود القادمة. . في المدن ، سوف يجبر السكان المزدهرون- الفقراء والأكثر

تهميشاً إلي أماكن غير آمنة و محفوفة بالمخاطر أكثر من أي وقت مضى ، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين "الذين لهم مأوي" والمشردين. في الريف ، من المرجح أن يؤدي تغير المناخ وتدهور البيئة إلى تقليل كمية الأراضي الخصبة المتاحة ، في حين أن ظهور الوقود الحيوي والمحاصيل الجديدة الأخرى سيزيد أسعار الأراضي و يطرد الفقراء من مزارعهم. من غير المرجح أن تتراجع حركات الفلاحين والعمال غير المالكين والشعوب الأصلية الأكثر حزماً عن مطالبهم. ستلعب كيفية تعامل حركات الدول والمواطنين مع الضغط الذي يمارسه نزاع الأرض دورًا هامًا في التطوير المستقبلي للعديد من أفقر بلدان العالم.

أنا أرشح، إذا أنا موجود:

سواء في فلوريدا أو لاغوس أو نيروبي ، يمكن أن تكون الانتخابات أحداثًا فوضوية. على مدار يوم واحد ، يوحّد قانون مشترك واحد مواطني بلد ما ، ويطلق العنان للأمل والمخاوف ، والوحدة والفرقة ، المنافسة الشريفة والغير شريفة. ويمكن للانتخابات المسروقة أو المزورة أن تثير عدم الاستقرار والعنف. لكن لنقف إلى الوراء ، وربما يكون الجانب الأكثر إثارة للدهشة في انتشار الانتخابات ، مهما كانت معيبة ، هو أنها تحدث على الإطلاق.

وربما كانت الحكومات المنتخبة بالاقتراع العام أبرز ابتكار سياسي في القرن العشرين. في عام 1900 ، كانت نيوزيلندا البلد الوحيد التي لديها حكومة منتخبة من قبل جميع مواطنيها البالغين. بحلول نهاية القرن ، وعلى الرغم من عدد من الانتكاسات الحادة (بما في ذلك الفاشية والشيوعية والموجات الناجحة من الانقلابات العسكرية ضد الحكومات المنتخبة) ، كان هناك في الظاهر 120 نظامًا ديمقراطيًا انتخابيًا (من أصل 192 دولة قائمة) ، كان نحو 85 منها يعتقد أنه ديمقراطيات "كاملة" ، بمعنى أنها توفر احترامًا لسيادة القانون والحقوق المدنية والسياسية.

تسارعت وتيرة التحول الديمقراطي في العقود الأخيرة. بعد البرتغال في عام 1974 ، انتشرت الديمقراطية أولاً إلى اليونان وإسبانيا ثم إلى أمريكا اللاتينية ،

حيث حلت الحكومات المدنية المنتخبة محل الحكام العسكريين في تسع دول بين عامي 1979 و 1985. شهدت منتصف الثمانينيات وأوائل التسعينات الديمقراطية في الفلبين وكوريا الجنوبية وتايوان وبنغلاديش ونيبال. أدى سقوط جدار برلين في عام 1989 وانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 إلى إجراء انتخابات تنافسية في معظم الكتلة السوفييتية السابقة ، في حين فتحت بنين وجنوب أفريقيا أبواب الفيضان لموجة أخرى من تغيير النظام في أفريقيا في عام 1990. أكثر من ثلثا الأفارقة يعيشون الان في بلدان ذات أنظمة انتخابية ديمقراطية متعددة الأحزاب – وقد تولت الحكومات الإفريقية زمام المبادرة في معارضة انقلاب ضد الديمقراطية في توغو في عام 2005.

ومع ذلك ، فإن الكثير مما يمر من أجل الديمقراطية هو انعكاس شاحب لمصطلح أصول الكلمة "قوة الشعب". في العديد من البلدان ، توجد الديمقراطية كقشرة رقيقة للمفاهيم الغربية ، وهي مجموعة من المؤسسات الرسمية التي لا تترجم إلى ممارسة ديمقراطية حقيقية أو ثقافة على الأرض. يمكن أن توفر الانتخابات متعددة الأحزاب حاجزا يحجب السلطة التنفيذية المتغطرسة ، والقيود على حرية الصحافة ، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تجرد الديمقراطية من معناها.

إن هذه "الديمقراطيات الاستبعادية" المزعومة لا تحظى بشعبية كبيرة: ففقط 10 في المائة من 50.000 شخص شملهم الاستطلاع في جميع أنحاء العالم في عام 1999 كانوا يعتقدون أن حكوماتهم قد استجابت لإرادة الشعب. إن مهانة الاستبعاد السياسي قد لخصها مزارع من الفلاحين. بلوشستان ، باكستان ، الذي قال للباحثين: "خلال الانتخابات ، يزورونا [السياسيون] بشكل فردي من أجل الحصول على أقصى عدد من الأصوات ، لكنهم بعد ذلك يتجنبوننا ونشعر بالرائحة الكريهة". في البداية كانوا يعانقوننا ، وبعد ذلك يصدهم عرقنا وأوساخنا". ومع ذلك ، يستمر الفقراء في دعمهم للحكومة المنتخبة على أي بديل ، مرددين القول المأثور لوينستون تشرشل بأن الديمقراطية هي أسوأ شكل من أشكال الحكومة ... باستثناء كل الآخرين الذين تم تجربتهم .

الديمقراطية والتنمية:

الديمقراطية مرغوبة في حد ذاتها. وقد وجدت دراسة دولية في عام 2005 أن ثمانية من أصل عشرة مواطنين في قطاع من البلدان يعتقدون أن الديمقراطية هي أفضل نظام حكومي. وجدت دراسة إقليمية أخري أن 69 في المائة من الأفارقة ونسبة متزايدة من الأمريكيين اللاتينيين يعتقدون أن الديمقراطية هي دائما الأفضل من النظم السياسية الأخري.

هذه التفضيلات تنعكس في القانون الدولي. المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تمنح كل فرد "الحق في المشاركة في حكومة بلده ، إما مباشرة أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية ... تكون إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة ؛ وسيتم التعبير عن ذلك في انتخابات دورية ونزيهة تكون عن طريق الاقتراع العام وعلى قدم المساواة ، وتجري بالتصويت السري أو عن طريق إجراءات تصويت حرة مكافئة".

أكثر من أي نظام سياسي آخر ، للديمقراطية سجل حافل في تعزيز وحماية الحقوق السياسية الفردية والحريات المدنية ، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وهذا يساعد بدوره على ترسيخ القيم الديمقراطية وتعزيز السياسات الديمقراطية ، مما يمهد الطريق أمام التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الديمقراطية ليست بالضرورة حميدة: فالديمقراطيات الناشئة في الولايات المتحدة ،

والأرجنتين ، وأستراليا إرتكبت شيء قريب من الإبادة الجماعية ضد جماعات السكان الأصليين. وبدون وجود مجموعة أوسع من مؤسسات الدولة (انظر الجزء 4) ، يمكن للانتخابات (التي يمكن أن تتحدى هياكل السلطة الحالية) أن تؤدي إلى العنف ، كما حدث في المحاولات الأخيرة للتحولات الديمقراطية في لبنان وأفغانستان وكينيا والسلطة الفلسطينية ، أدت الانتخابات في الجزائر وبوروندي ويوغوسلافيا في التسعينات مباشرة إلى الحروب الأهلية الكبرى.

أكثر من إجراء انتخابات دورية ، تُفهم الديمقراطية على أفضل وجه باعتبارها مجموعة من الأجهزة والمؤسسات ، بعضها يشير إلى اتجاهات متناقضة، وكلها تستمر في التطور. إنها الضوابط والتوازنات التي تقوم بها هذه المؤسسات المختلفة – السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية والإعلامية والمجتمع المدني – على بعضها البعض التي تحدد الدرجة التي تحترم بها الأنظمة الديمقراطية حقوق جميع مواطنيها . عندما يتم إجراء انتخابات تنافسية في حالة من المؤسسات الضعيفة أو غير الموجودة ، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، يمكن أن يؤدي إلى اندلاع "سياسات الغنائم" والانهيار السياسي ، مما يقوض الجهود الرامية إلى بناء الدولة.

لقد أصبحت الديمقراطية ممكنة من خلال قدر أكبر من المساواة ، وبالتالي تعزز المساواة ، ويبدو أنها تشجع الحكومات على التركيز على الاحتياجات

الأساسية لمواطنيها ، بدلاً من التركيز على المجد أو النهب. تجد الدراسات صلة واضحة بين الديمقراطية وزيادة توفير التعليم الابتدائي. وبمجرد استبعاد تأثيرات الدخل ، فإن الديمقراطيات تنفق ما بين 25 و 50 في المائة أكثر من الأنظمة الاستبدادية على السلع والخدمات العامة. كما أن للديمقراطية تأثير متساوٍ على علاقات القوة بين الرجل والمرأة. وعلى العكس من ذلك ، حيث تفشل الديمقراطيات في معالجة أوجه عدم المساواة ، فإن المشاركة المدنية ونسبة المشاركة في التصويت تتقزم. حيث تسمح الديمقراطيات الزائفة للأغلبية بالسيطرة على الأقلية واستبعادها ، فإنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تفاقم عدم المساواة.

لقد أثبت أمارتيا سين على نحو مشهور أنه لم تحدث أي مجاعة على الإطلاق في ديمقراطية فعالة ، لكن أي صلة أكثر عمقاً بين الديمقراطية والرفاه الاقتصادي هي أكثر جدلاً بكثير. لم تسفر عقود من إرساء الديمقراطية عن انتعاش للنمو ، في حين أن الصين ، وفييت نام ، وإندونيسيا ، وكوريا الجنوبية قد أفلست اقتصاديًا في ظل الحكومات الاستبدادية.

لأن الديمقراطيات تتطلب عنصراً من الموافقة – يجب أن يقبل المرشحون المهزومون هزيمتهم – قد يكون من الصعب على الحكومات الديمقراطية أن تتابع التغيير الجذري ، مثل إعادة التوزيع من خلال إصلاح الأراضي ، حتى عندما تكون هناك حاجة لإصلاح الإفلاس الاقتصادي (كما هو الحال في تايوان وكوريا

الجنوبية). وعلى نفس المنوال ، من غير المرجح أن يفلت نظام ديمقراطي من هذا النوع من الإصلاحات الجذرية المناهضة للفقراء التي نفذتها ديكتاتورية بينوشيه في شيلي ، عندما قُتل معارضون مثل النقابيين أو سجنوا أو نُفيوا كجزء من إصلاح السوق الحر للاقتصاد. قد يكون هذا القصور الذاتي نعمة: فقد وجدت إحدى الدراسات أنه على الرغم من أن الديمقراطيات قد نمت ببطء أكثر من الناحية الاقتصادية من بعض الدول غير الديمقراطية ، إلا أنها نمت بشكل أكثر ثباتًا على مدار فترات طويلة ، متجنبة بذلك الطفرات والانفجارات التي أصابت الفقراء و تصعيد عدم المساواة .

يعتقد الاقتصادي ها جون جون أن "السوق والديمقراطية تتصادمان على مستوى أساسي. تعمل الديمقراطية على مبدأ "رجل واحد (شخص واحد) ، صوت واحد". السوق يعمل على مبدأ "دولار واحد ، صوت واحد". ويشير تشانغ إلى أن "معظم الليبراليين في القرن التاسع عشر عارضوا الديمقراطية لأنهم اعتقدوا أنها غير متوافقة مع السوق الحرة. قالوا إن الديمقراطية ستسمح للأغلبية الفقيرة بإدخال سياسات تستغل الأقلية الغنية (مثل ضريبة الدخل التدريجي ، تأميم الملكية الخاصة) ، وبالتالي تدمير الحافز لخلق الثروات.

و ربما يبالغ (يعتقد العديد من الليبراليين أن الاستقلال والأمن الذي يوفره السوق والممتلكات ضروريان لجعل الديمقراطية تعمل) ، لكن العلاقة بين السوق

والديمقراطية تشبه الزواج الصعب والعاصي أكثر من الشراكة الهادفة التي يصورها الكثير من الحكومات الشمالية.

وعمومًا ، فإن أكثر الفرضيات منطقية هي أن النمو الاقتصادي يدفع بالديمقراطية أكثر من العكس بالعكس. على سبيل المثال ، في كوريا الجنوبية ، أدى النمو الاقتصادي إلى ظهور نخبة من رجال الأعمال المتعلمين الجدد الذين استاءوا من تورط الدولة في شؤونهم ، وهي عملية يتوقع العديد من المراقبين تكرارها في الصين مع نمو الطبقة الوسطى فيها. غير أن الفرضية تثير أسئلة غير مريحة: هل يؤدي القتال من أجل الديمقراطية في الدول الفقيرة إلى المزيد من الحرية ، ولكن على حساب نمو أقل؟ ومن حيث الفهم الواسع للتنمية ، هل هذا مقبول؟ هل يبرر البحث عن النمو حكومة إستبدادية وحرمان من الحقوق؟ وبما أن الديمقراطية تظهر في وقت مبكر أو متأخر في تنمية الدول المختلفة ولها تأثيرات مختلفة على الفقر وعدم المساواة والنمو ، فإن التحدي الحقيقي هو فهم كيفية تفاعل المؤسسات والأحداث والجغرافيا والسياسة لتحديد هذه النتائج.

البرلمانات والأحزاب السياسية:

غالباً ما يتم التغاضي عن أعمال الهيئات التشريعية المنتخبة ، ولكنها ضرورية في بناء دول فعالة خاضعة للمساءلة. غالباً ما تكون شئون "" الضعيفة تاريخياً في العديد من البلدان ، والبرلمانات أو المؤتمرات غير تمثيلية وغالباً ما تدين بالزعماء السياسيين الأقوياء لوظائفهم – وهي طريقة مؤكدة لوقف المعارضة المزعجة. فالنساء وبكل شهرة يشكلن تمثيلاً منخفضاً ، حيث لا يشغلن سوى 19 في المائة من المقاعد البرلمانية في العالم في عام 2011 . وأكثر البرلمانات عدالة في العالم في الوقت الحاضر هو البرلمان الرواندي في رواندا ، حيث تمتلك النساء 51 في المائة من المقاعد . الهيئات التشريعية غالباً ما تعاني من الدعم والمهارات الأساسية اللازمة للاضطلاع بمهامهم ، وغالبا ما تكون معزولة عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والنقابات العمالية التي يمكن أن تساعدهم في أداء وظائفهم.

وفي بعض الحالات ، شرعت البرلمانات في تأكيد نفسها ، على سبيل المثال من خلال الإشراف على عمليات الموازنة في تنزانيا ، أو تقييد الرؤساء من إلغاء الدستور سعياً للحصول على فترة ثالثة في نيجيريا. في مكان آخر طالبوا بالحق في التدقيق في اتفاقيات القروض مع المؤسسات الدولية وبدأوا في جذب انتباه الجهات المانحة (بين المنظمات الحكومية الشمالية ، لدى الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية أكثر سجل حافل بتمويل تعزيز الهيئات التشريعية). كما اعتمد أكثر من 40 بلدا قوانين الحصص لتنظيم اختيار أو انتخاب النساء في المناصب السياسية ، وتضاعف متوسط نسبة النساء في البرلمانات الوطنية منذ عام 1995.

تشير استطلاعات الرأي إلى أن البرلمانيين ليسو مقبولين عند العامة ، وغالبا ما يكونون غير مرئيين في الأدبيات المتعلقة بالتنمية ، لكن الأحزاب السياسية تلعب دورا حيويا في ربط المواطنين والدولة. لا يقتصر التطوير على حرية الاختيار الفردية فحسب ، بل يتعلق أيضًا بخيارات صعبة على المستوى الجماعي. تجمع الأطراف وتمحص مجموعة الحاجات والرغبات العامة ، وتوفق بين النزاعات أثناء سعيها لكسب الدعم من مجموعة واسعة من المجموعات. بعد الفوز الانتخابي ، يسعى الحزب الفائز إلى ترجمة الرغبات العامة إلى سياسة. في المكتب ، يصبح الحزب محورا للمساءلة وقناة للتأثير على الحكومة.

تقوم الحركات الاجتماعية والمجتمعات الفقيرة بالضغط على الأحزاب ، فضلاً عن موظفي الخدمة المدنية والقادة السياسيين. وبالفعل ، فإن أحزاب مثل حزب العمال البرازيلي نمت بشكل كبير من الحركات الاجتماعية والنقابات الاجتماعية النابضة بالحياة في البلاد ، ولا تزال تحتفظ بعلاقات قوية مع كليهما.

ومع ذلك ، يفشل العديد من الأحزاب السياسية في الارتقاء إلى هذا المستوى المثالي ، وهي مجرد أدوات للأفراد أو النخب لإثراء أنفسهم أو الحصول على

السلطة. غالبًا ما يبدو أن سياسات الأحزاب تنتمي إلى أعمدة القيل والقال ، مع التركيز على الشخصيات – من دخل ومن خرج ومن سلب خزائن الدولة – بدلاً من التركيز على السياسات. تسهل سياسة المحسوبية لتشتيت الأحزاب على أسس عرقية أو قبلية أو إقليمية أو دينية ، حيث يستخدم "رجالات الدولة العميقة" موارد الدولة لشراء الدعم والقوة. ففي ملاوي وتنزايا ، على سبيل المثال ، انتشار الأحزاب ليس سوى سياسات محسوبية متقطعة ، مما يؤدي إلى عدم إستقرار سياسي كبير حيث تتنافس الأطراف المتنافسة على السلطة. تظهر أحزاب جديدة بين ليلة وضحاها ، تتعاظم و تتضائل مع ثروة قاداتها.

في بلدان أخرى ، يجعل الرؤساء المهيمنون العدد المتزايد من الأحزاب في البرلمان غير ذي صلة إلى حد كبير. وتقع معظم الأحزاب السياسية في مكان ما بين هذين النقيضين ، وكثيراً ما تعكس حالة المجتمع المدني وقدرته على إلزام الأطراف بتقديم منافع جماعية بدلاً من المزايا الفردية. إن رغبتها وقدرتها على أداء وظيفة ديمقراطية مفيدة ترتفع أو تنخفض مع مرور الوقت ، حيث تنمو أنظمة الأحزاب الضعيفة بقوة وتنهار الأحزاب قوية. ونظراً لدورها الرئيسي في الديمقراطية ، فإن تعزيز الأحزاب السياسية هو خطوة مهمة في ربط المواطنين بالدول. وتشمل القضايا الحاسمة ديمقراطية الأحزاب الداخلية ، والشفافية (على

سبيل المثال ، في استخدام الأموال وانتخاب القادة) ، وتمويل الأحزاب والحملات – وهي قضايا على الأقل ملحة في الشمال كما في الجنوب.

لا يوجد نظام سياسي ثابت: أنظمة الدولة والحزب تتطور باستمرار ، بعضها يصبح أقوى وأكثر عرضة للمساءلة ، والبعض الآخر يقع تحت سيطرة المستبدّين أو موجة الثروات. إن تعزيز الديمقراطية من خلال المطالبة بالتقدم في الأنظمة السياسية (ومنع الانتكاسات) هو مهمة أساسية في الجهود المبذولة لبناء دول فعالة ، سواء بالنسبة للمواطنين الوطنيين أو لأولئك الغرباء الذين يسعون إلى تعزيز التنمية والعدالة.

EDUCATION

Education is crucial in breaking the cycle of poverty. It is a right in itself, and it equips individuals to lead full lives, understand the world, and ultimately gain the self-confidence to make themselves heard. Good-quality education is emancipatory, a path to greater freedom and choice, and opens the door to improved health, earning opportunities, and material well-being. On average, each additional year of formal schooling increases a worker's wages by 5–10 per cent, and the skills gained can transform the quality of life for generations to come.

Over the past ten years, Brazil has managed to reduce its historically extreme inequality to its lowest level in 40 years, in large part by providing education to poor people, along with social protection schemes.31 Schooling is the single most powerful way to break the transmission of deprivation from one generation to the next. When such services are paid for by progressive taxation, the impact in reducing inequality is all the greater.

Conversely, the absence of education perpetuates inequalities. Children are less likely to receive an education if they are girls, live in rural areas, or are poor. When all three sources of exclusion coincide, the results can be startling. Poor girls living in rural areas are sixteen times less likely to be in school than boys from the wealthiest households living in rural areas. In Guinea, a boy living in an urban area, with an educated mother and belonging to the wealthiest quintile is 126 times more likely to attend school than a rural girl from the poorest quintile with an uneducated mother.

Educating women and girls is particularly important because it enables them to challenge inequality with men, within the family and in wider society. Educated women tend to have healthier children and smaller families, suggesting that education is linked to greater bargaining

power in marriage. Education makes it more likely that a woman can earn money of her own, and therefore more likely to be able to remain single if she chooses, or to leave an abusive or unhappy relationship. Education can also break down the stereotypes of women's and men's roles in society which restrict the horizons of both girls and boys, and girls in particular can gain the self-confidence to challenge discrimination.

Despite progress in reducing the number of children of primary-school age who are not enrolled in school, the world is not on track to meet the Education for All (EFA) goals set for 2015. Between 1999 and 2008, an additional 52 million children enrolled in primary education. But the number of out-of-school children is falling too slowly. In 2008, there were 67 million children out of school. Alarmingly, progress towards universal enrolment has slowed in the second half of the past decade: out-of-school children numbers fell at half the rate achieved in the first half of the decade. At the same time, many children drop out of school before completing a full primary cycle. In sub-Saharan Africa alone, if this trend continues, there could be more children out of school in 2015 than there are today.

Literacy opens doors to improved health, earning opportunities and wellbeing, yet progress towards the goal of halving adult illiteracy rates by 2015 has been disappointing and the target will be missed by a wide margin. Literacy has been neglected in education policy – some 796 million adults (17 per cent of the world's adults) still lack basic literacy, nearly two-thirds of them women.36 The Millennium Development Goal (MDG) of achieving gender parity in primary enrolment by 2005 (the only MDG to specifically target inequality) was missed by a wide margin.

The glass is half full in other areas: enrolment in secondary school is increasing rapidly, although there is still a long way to go, especially in sub-Saharan Africa and South Asia. Tertiary education has been

expanding worldwide, marked by large global inequalities. In 2008, some 65 million more students enrolled compared to 1999, much of the growth occurring in East Asia and the Pacific. China alone increased the number of tertiary places by more than 20 million. In poorer countries, progress has been more modest. Over the last decade, neither sub-Saharan Africa nor South or West Asia registered significant increases in gross enrolment rates. Uneven access to tertiary education is likely to have major implications for future patterns of economic growth and globalisation.

Key reasons behind the increases in school enrolment achieved over the past decade, particularly for girls, include the removal of school fees, economic growth, and urbanisation (which reduces the cost to the state of providing schools). Public pressure has also played a role: national grassroots campaigns in 120 countries, co-ordinated by the Global Campaign for Education, obliged governments to spend significantly more on primary education. Education budgets increased in two-thirds of countries for which data are available. In Kenya the national coalition of education groups, Elimu Yetu (Our Education) played a pivotal role in making free primary education a central election issue, ensuring it was introduced in 2002; the result was that 1.2 million children went to school for the first time.

Quality is also crucial. Class size, the quality and availability of textbooks, curriculum content, and teacher training all determine whether and what a child learns in school. There is a world of difference between a dispiriting ‘chalk and talk’ session with an underpaid, demotivated, and poorly trained teacher in an overcrowded classroom and an exciting, empowering class geared to the culture, experiences, and interests of the children involved. A quality education is a transformative process that respects children’s rights, encourages active citizenship, and contributes to building a just and democratic society.

Studies show that employing and training more teachers is the critical issue in delivering quality education. Smaller class sizes and the quality and morale of the teacher are critical elements in improving educational outcomes. A classroom without a teacher is useless, but a teacher without a classroom can start to educate children. Uganda's near-doubling of net enrolments, from 54 per cent to over 90 per cent by 2000, was preceded by an increase in teachers' salaries from $8 to $72 per month from 1997. Governments also ensured that rural facilities were well staffed, often by requiring publicly trained workers to work in rural areas.

In Sri Lanka, all teachers are expected to work for three to four years in 'difficult schools'. In the Gambia the government is building new housing in remote areas and establishing a 'teacher housing loan scheme' to help female teachers with the costs of decent accommodation. In Nicaragua, thousands of volunteers helped in a hugely successful national literacy campaign.

WATER AND SANITATION

Of course I wish I was in school. I want to learn to read and write… But how can I? My mother needs me to get water.

(Yeni Bazan, age 10, El Alto, Bolivia)

'By means of water', says the Koran, 'we give life to everything.' Access to clean water and sanitation is a basic right, and is essential in allowing people to live decent, dignified lives.

The proportion of people using drinking water from improved sources has risen in the developing world, reaching 84 per cent in 2008, up from 71 per cent in 1990, while 1.2 billion more people gained access to sanitation.40 But this still leaves many people paying a terrible toll. Nearly 4,000 children die every day due to dirty water41 and preventable diarrhoea is now the biggest killer of children in sub-Saharan Africa; 884 million people still have inadequate access to water, and 2.6 billion lack basic sanitation.

Women and girls bear a far greater share of the burden of poor or scarce water and sanitation. Beyond the obvious direct link to health, access to clean drinking water can save hours of backbreaking toil for women, particularly in rural areas. These are hours that could be spent learning a skill, earning money, enjoying the company of friends or family, or simply sleeping at the end of an exhausting day. Similarly, a lack of sanitation facilities exposes women to risks of violence and sexual assault. More girls drop out of schools that don't have separate toilet facilities for boys and girls. Until they escape the drudgery of water collection and the indignity of poor sanitation, women cannot hope to live better lives than their mothers, or to save their own daughters from the same fate.

Inequality in access to water and sanitation is extreme. Most of the 1.1 billion people lacking access to clean water use much less than the

minimum threshold of 20 litres a day, often as little as five litres, while in high-income areas of cities in Asia, Latin America, and Africa, people use several hundred litres a day. Paradoxically, piped water supplied to middle- or high-income households is often cheaper than water bought by the bucket from private tankers. People living in the slums of Jakarta, Manila, and Nairobi pay five to ten times more per unit than those in high-income areas in their own cities – and more than consumers pay in London or New York. Other inequalities compound the problem of unequal access: women tend to attach more importance to sanitation than do men, but female priorities carry less weight in household budgeting.

The case for action on water and sanitation is undeniable. Economically, every $1 spent in the sector generates another $8 in costs averted and productivity gained. A major UN study put the economic losses in sub-Saharan Africa at about 5 per cent of GDP ($28bn a year) and concluded: 'No act of terrorism generates economic devastation on the scale of the crisis in water and sanitation.'46 In human terms, access to safe water and flush toilets significantly reduces child death rates. Yet as with other public services, action has been held back by bad advice, Northern arm-twisting and self-interest, and in some cases by public attitudes and beliefs.

CONTROL OVER FERTILITY

One essential service is rarely considered vital by government planners or economists, and is therefore most often overlooked: reproductive and sexual health care. If women are to realize their full human rights, and nations are to ensure broader health and well-being, women must be able to decide what happens to their own bodies in terms of sexuality and childbearing. Failure to provide reproductive and sexual health care, and to uphold women's access to these services, accounts for nearly one-fifth of illness and premature death, and one-third of the illness and death of women of reproductive age. Control over fertility, along with economic opportunity, women's education, and changes in attitudes and beliefs, is central to ending discrimination against women.

By 2008 public and private spending in the developing world was meeting the needs of 603 million women for a modern contraceptive method. These family planning services and supplies prevent 188 million unintended pregnancies each year, avoiding 54 million unplanned births and 112 million abortions. This has measurable health benefits, including 1.2 million fewer infant deaths and 230,000 fewer pregnancy-related deaths than without modern contraception, and has contributed to reducing the maternal mortality rate in developing countries by a third since 1990.

Beyond their medical impact, family planning programmes also have farreaching social, economic, and psychological benefits for women. Being able to control fertility enables poor women to make life choices that are simply unavailable if they have to undergo frequent, unplanned pregnancies and then provide and care for children. If a woman can control the number of children she has, and the timing of their births, she can make choices to balance her role as a mother with other roles,

spending time in paid work or community life, rather than relying on men to earn money and represent her.

Before modern contraceptive methods became available, women in many societies found ways to space births, such as taboos on sex while breastfeeding. However, even such ‘weapons of the weak’ depend on women’s relative power. Based on research in India and China, Amartya Sen established a link between women’s power and control over fertility. In India, women’s education and economic independence turn out to be the ‘best contraceptive’, leading to smaller family sizes, while real income per capita shows almost no impact on family size. Comparing India’s record with China’s notorious ‘one child’ policy, Sen finds that ‘coercion of the type used in China has not been used either in Tamil Nadu or Kerala and both have achieved much faster declines in fertility than China… The solution of the population problem calls for more freedom, not less.’

STATE VERSUS PRIVATE

In guaranteeing access to decent health care, education, drinking water, and sanitation, there is no substitute for the state. This has been as true historically as it is today. In the late nineteenth century, London was awash with infectious diseases, including dysentery and typhoid. Child death rates were as high then as they are now in much of sub-Saharan Africa. Faced with the inefficiencies, costs, and corruption of private sector water provision, the British state stepped in to create public water and sanitation systems. In the nineteenth century in Germany the national health system unified multiple insurance schemes under one equitable system. Compulsory public education was extended across Europe, North America, and Japan in the early part of the twentieth century, and these welfare states expanded further after World War II.

The state does not have to be the end provider of every school, clinic, or water pipe. In practice, these are often delivered by NGOs, religious groups, and private companies. Community-based workers, both paid and voluntary, in areas such as health and veterinary services have proved an effective way to rapidly improve coverage in Lesotho and South Africa. But the state must ensure that civil society providers are part of a single coherent system. Governments sometimes achieve this by funding the running costs and regularly monitoring them to maintain standards. Successful examples have combined regulation and incorporation of other providers with a significant scaling up of state provision.

In Armenia, NGOs stepped into the breach when the state health system effectively collapsed after the fall of the communist government in 1991. Support to Communities (STC), a local NGO, set up a simple health financing scheme, asking people to contribute small amounts to fund local clinics, a nurse, and a functioning water system. The intention

was to create a model that the state could eventually take up and replicate. STC rapidly won the trust of communities and spread the scheme across dozens of villages in remote areas before moving on to lobby the Armenian government to expand it across the country.

In contrast, when China phased out free public health care in favour of profit-making hospitals and health insurance schemes, household health costs rose forty-fold and progress on tackling infant mortality slowed. Services that were once free are now paid for through health insurance, which covers only one in five people in rural China.

The good news is that advances both in technology and in our understanding of how to provide services mean that success is now within reach of even the poorest countries. Sri Lanka, Malaysia, and Kerala and (more recently) Tamil Nadu states in India, for example, have within a generation made advances in health and education that took industrialised countries 200 years to achieve.

POLICIES THAT WORK

Sri Lanka is classed as a 'lower-middle-income country', yet its maternal mortality rates are among the lowest in the world. When a Sri Lankan woman gives birth, there is a 96 per cent chance that she will be attended by a qualified midwife. If she or her family need medical treatment, it is available free of charge from a public clinic within walking distance of her home, staffed by a qualified nurse. Her children can go to primary school free, and education for girls is free up to university level.

Compare that with oil-rich Kazakhstan, where investment in public services has lagged far behind increases in per capita income. Even though Sri Lanka has 60 per cent less income per capita, a child in Kazakhstan is nearly five times more likely to die in its first five years and is far less likely to go to school, drink clean water, or have the use of a latrine.

Oxfam's experience around the world suggests that successful governments get results by ensuring that essential services work for women and girls, abolishing user fees for primary health care and education, and subsidising water and sanitation services. Other policies that have been shown to work include building long-term public capacity to deliver services, expanding services into rural areas, investing in teachers and nurses, and strengthening the social status and autonomy of women as users and providers of services. Any type of fee charged at a primary health care or education facility has such an injurious impact on poor people that such fees should be abolished. The World Bank, which advocated the imposition of user fees in the 1980s and early 1990s, has since revised its position, at least in terms of its public messaging. It no longer supports user fees in education, although its position on user fees in health is more ambiguous. A growing number of governments

receiving debt relief are using the proceeds to abolish fees, such as Zambia, which announced the end of user fees for its rural population in 2006.

In water services, user fees can encourage sustainable use of a finite resource. It is crucial, however, that the structure and affordability of water tariffs are managed in order to achieve equitable access for poor people. In Porto Alegre, Brazil, water consumption is subsidised, with the first 10,000 litres discounted to the price of 4,000 litres. In Uganda, the water utility NWSC provides community water points that are managed by private individuals, where the price of water is publicised at the tap and is much lower than that of water provided by private vendors.

Too often, economists focus on the efficiencies of production and allocation under existing structures and constraints, and ignore deeply embedded discrimination against poor people, and poor women in particular. Overcoming the exclusion of women first of all requires the acknowledgement of their rights. Measures such as promoting women as health and education workers, at the front-line of delivering services, will also encourage other women and girls to use those services. In Mali, animatrices, local women who work with parents to convince them of the importance of sending girls to school, have achieved some notable successes. In Palestine, where the vast majority of teachers are women, net primary enrolment rates are among the highest in the Middle East and 97 per cent of girls go on to secondary school.

Women's access to services can also be boosted by ensuring that social protection payments put cash in their hands (see Part 4). Mexico's PROGRESA programme reaches over 2.6 million rural households and links cash benefits and nutritional supplements to mandatory participation in health and education programmes. Several design features directly target women. Mothers are designated as beneficiaries and receive the

cash transfers. The entire family – primarily pregnant and lactating mothers and children under five years – is required to follow a schedule of clinic visits, and women attend monthly health education lectures. Children must achieve an 80 per cent rate of school attendance, and financial incentives are slightly higher for girls' attendance. PROGRESA has had a positive impact on child and adult health, has increased household food expenditure, and has increased women's control over their additional income.

There are several reasons for optimism that the kinds of investment and changes in policy needed to provide all citizens with the building blocks for a decent life will be forthcoming. In virtually every country where Oxfam works, it has seen a seemingly irreversible spread of literacy, activism, and elected government, and with them a growing voice from citizens pressing for improved essential services. Urbanisation may generate environmental and social problems such as overcrowding, but it makes providing toilets and taps, clinics and classrooms much easier. Surveys show that elites in developing countries grasp the role of decent education systems in creating the basis for national development, although, interestingly, they do not appear to draw the same conclusions with regard to health.

I SURF, THEREFORE I AM

Knowledge is power.

(Francis Bacon)

For two decades the people of Sunder Nagri, a slum on the northeastern edge of the Indian capital, Delhi, had to make do without sewers, as local officials kept promising to clean things up. In 2005, making use of the country's new Right to Information law, local businessman Noshe Ali was able to discover what everyone in Sunder Nagri had already guessed – that there were no plans to dig any sewers. Armed with that knowledge, Ali convinced the city's chief minister to authorise a budget. Work started within a year.

Not long after, a local woman followed Ali's example. Asked to hand over 800 rupees ($20) for birth certificates for her two daughters, she refused, and instead used the Right to Information law to find out what was delaying her application, and which official was responsible. Rather than face public shaming, the local government quickly gave her the birth certificates.

ACCESS TO KNOWLEDGE AND INFORMATION

Access to information is no abstract debate; it is an essential tool of citizenship. Knowledge expands horizons, allows people to make informed choices, and strengthens their ability to demand their rights. Ensuring access to knowledge and information is integral to enabling poor people to tackle the deep inequalities of power and voice that entrench inequality across the world. At a national level, the ability to absorb, adapt, and generate knowledge and turn it into technology increasingly determines an economy's prospects.

Poor people's access to information has increased greatly in recent decades, driven by rising literacy levels and the spread of radio, TV,

mobile telephony, and the internet. By 2011, there were three times as many mobile phone subscribers in developing countries as in industrialised countries, and subscriber growth rates in Africa were running at 20 per cent per year. Mobile phones have transformed poor people's access to finance, market information, and each other.

To some extent, legislation has also progressed: just over a decade ago, freedom of information was guaranteed in only a handful of countries. Now more than 50 countries have freedom of information laws, and 15–20 more are considering them. In the words of internet pioneer Stewart Brand, it appears that 'information wants to be free'.

Mobile phones, email, and the internet have also transformed the way that civil society organisations and NGOs operate, especially at an international level. Global networks can spring up almost overnight, sharing information on particular issues, while blogs and websites can reach new audiences without passing through the filter of traditional media. This massive increase in connectivity has drastically reduced the costs of networking and coalition building (albeit at the cost of over-stuffed inboxes).

Free and responsive media can raise public awareness on issues of rights, but can also provoke reprisals. Pakistan, Iraq, Libya, and Mexico are currently (in 2011) the most deadly countries for journalists. In many African countries the media have effectively tackled stigma and discrimination on HIV and AIDS, through popular drama series such as South Africa's Soul City, and promoted debate on social issues, such as rape and domestic violence. In Armenia, My Rights, a TV series that uses mock trials to depict real-life disputes in the courts, became a surprise number-one show, increasing public awareness and scrutiny of the legal system. When the electricity went off in one village a few minutes before My Rights was due on air, townspeople marched on the mayor's office

and accused local officials of trying to keep them (literally and figuratively) in the dark.

Despite the hype surrounding the internet, as of early 2011 Africa still had only 11 internet users per 100 people.66 Beyond personal face-to-face and telephonic communication, poor people remain largely reliant on government- or corporate-dominated broadcast media for access to information. Only 15 per cent of the global population – one in six people – live in countries where coverage of political news is robust, the safety of journalists is guaranteed, state intrusion in media affairs is minimal, and the press is not subject to onerous legal or economic pressures.

Governments use bribery to control the media. One revealing study found that Peru's notorious Fujimori government in the 1990s paid television channel owners bribes about 100 times larger than those it paid to judges and politicians. The strongest potential check on the government's power, warranting the largest bribes, was the news media.

In radio, often the main source of information for poor people, the low cost of entry for new stations has diluted state or corporate control. Community broadcasters are now well established across most of Latin America, reaching otherwise excluded groups, and are spreading rapidly across Africa. Radio provides one of the few sources of information in unofficial languages – a major issue when it comes to empowering poor communities, given that most people living on $1.25 a day do not speak their country's official language.

Quechua, a language spoken by some 10 million people in Bolivia, Ecuador, and Peru, is rarely heard on television and is completely absent from the internet. By contrast, 180 radio stations offer programmes in Quechua.

The forces driving greater access to information are strong, thanks to a combination of demand (improved literacy, more assertive citizens,

the spread of elected government) and supply (technologies that make knowledge more widely and cheaply available). Despite the concentration of media ownership in the hands of a few global titans, the coming years should see poor people gain greater access to knowledge and information, through an increasingly diverse set of traditional and new channels.

Access to information can help poor people influence decisions that affect their lives. In the Pacific, the Solomon Islands Natural Resources and Rights Coalition helps local communities gain access to logging agreements and other government documents so that they can fight for their rights over forests. Public access to information can also prompt the state to become more effective, as evidenced in the Indian example cited above.

THE PROMISE OF TECHNOLOGY

When oral rehydration therapy (ORT) was developed at Bangladesh's International Centre for Diarrhoeal Disease Research in the late 1960s, the Lancet, a leading medical journal, hailed it as possibly the most important medical discovery of the twentieth century. Until then the only effective remedy for dehydration caused by diarrhoea was providing sterilised liquid through an intravenous drip, which cost about $50 per child, far beyond the budgets and facilities of most developing country health centres. By comparison, ORT sachets sell at less than 10 cents apiece. Scientists found that ORT led to a 25-fold increase in a child's ability to absorb the solution, compared with water alone, saving hundreds of thousands of lives.

Technology is knowledge embodied in machines or processes, and holds out the allure of a fast and apparently painless track to development. The capacity of countries to create knowledge and turn it into technology increasingly determines their economic prospects. However, despite the gee-whizz enthusiasm of optimists, technology is

dogged by issues of power and politics that severely hamper its ability to help poor people build their capabilities. Nor is technology always benign. After working on the Manhattan Project to develop nuclear weapons during World War II, Albert Einstein observed, 'Technological progress is like an axe in the hands of a pathological criminal.'

Technological progress often exacerbates inequality. At least initially, those with power and a voice are often better placed to acquire and adapt new technologies, which helps skew global research and development (R&D) priorities towards the needs of the wealthy, both in terms of issues and funding. Only 1 per cent of the new medicines brought to market between 1975 and 1996 were for the treatment of tropical diseases. Ten years later, and despite some philanthropic efforts, that disparity remains: only 10 per cent of the overall world health research budget of $50bn–60bn was spent on the diseases that affect 90 per cent of the world's population.

The failure to develop an effective microbicide against HIV is one example of the distortion in global research priorities. In part because pharmaceutical companies cater to rich country markets, where for many years the pandemic affected primarily male homosexuals, their research efforts have centred on male-controlled prevention methods. In sub-Saharan Africa, where the target population is primarily heterosexual and women's bargaining power over sex is limited, a prevention method that could be controlled by women and would not block procreation is an urgent need. Recent initiatives have sought to fill the gap, but a breakthrough is still years away. Likewise, an affordable female condom that could protect millions of women from HIV infection has still not been developed.

The Bill & Melinda Gates Foundation, among others, hopes to help correct this bias by offering grants to fund R&D for neglected

diseases. The UK, Canada, and other governments are offering what they call ‘advance market commitments’: a guarantee to buy bulk supplies of new vaccines in order to encourage research. The basic idea is not new. In 1714 the British government offered £20,000 – a fortune at the time – to whoever could invent a way of measuring longitude at sea. The offer worked: by 1735 the clockmaker and inventor John Harrison had produced an accurate maritime chronometer.

Research is increasingly dominated by the private sector. In agriculture, five large multinational companies – Bayer, Dow Agro, DuPont, Monsanto, and Syngenta – spend $7.3bn per year on agricultural research. This is more than 18 times the budget of the publicly funded Consultative Group on International Agricultural Research. Left to its own devices, private sector research will respond to future opportunities for profit, not public need (although the two may coincide), so tropical diseases or improved varieties of the staple foods of poor communities, such as cassava and sorghum, are likely to be overlooked in favour of high-value, high-profit products.

R&D may benefit people living in poverty, even when it is dominated by the wealthy and run by the private sector. But it is less likely to improve their prospects than R&D geared more closely to their needs, and may run greater risks. Biotechnology, for example, may well produce drought-resistant strains of seeds that become an essential tool for adapting to climate change. However, it could also erode the genetic diversity on which developing country farmers rely, and place excessive power in the hands of transnational corporations through their control of seed strains.

Unless regulated by governments, private sector-driven R&D is likely to widen the technological divide between ‘haves’ and ‘have-nots’. An effective state, motivated and supported by other actors, could

reorient the focus of technological development towards the needs of poor people by regulating research and funding of higher education and R&D. Active citizens, in both the North and South, could contribute to this outcome by pressuring private companies and states to include poor people in the benefits of new technology.

Above all, the emphasis must be on the development of 'appropriate technologies', which address the needs of the poorest and most excluded people, and respect the sustainability of the ecosystem upon which they depend. India's M.S. Swaminathan, winner of the 1987 World Food Prize, applied Mahatma Gandhi's words to this point: 'Recall the face of the poorest and the weakest person you have seen, and ask yourself, if the steps you contemplate are going to be of any use to him.'

Besides reorienting the focus of global R&D, developing countries face the challenge of developing their own capacities to create knowledge, which are stymied today by the flight of qualified professionals, lured away by better pay and working conditions in wealthy countries. Unless this global problem is addressed, the higher education systems of developing countries will continue running up a down escalator in order to build their science base. The issue of migration is taken up in detail in Part 5.

More worrying even than the brain drain is an emerging pattern of global governance of knowledge that is biased against poor people and poor countries. Enshrined in 'intellectual property rights' (IPR) legislation at both national and global levels, increasingly aggressive IP rules drastically reduce the flow of technology to poor countries, while requiring them to waste scarce funds and personnel on administering a regime that only benefits foreign companies. By inflating the price of all technology-rich products, the IP regime constitutes a harmful tax on economic development. Like migration, this problem is addressed in Part 5

WE ORGANISE, THEREFORE WE ARE

Never doubt that a group of concerned citizens can change the world – indeed, it is the only thing that ever has.

(Margaret Mead, anthropologist)

The first sign of the squatters is a huge red flag flapping above a depression in the hills a few hundred yards away. Across two barbed wire fences and an arid, sandy hillside lies the cluster of huts thrown up a number of weeks ago by forty landless families. They have called the encampment 'Hope' (Esperança). Already the inhabitants are making the first improvements: tiles are starting to replace plastic sheets on the roofs of the huts, whose walls are made from branches tied together with twine. To provide safety in numbers, 500 people originally occupied the site. When ten armed policemen promptly arrived to evict them, the children stood in front with stones; behind them came the women and adolescents, followed by the men armed with their primitive farming tools. The policemen backed off without a fight, allowing the squatters to get on with planting their first crops of yams and fennel.

The red flag belongs to Brazil's Landless Workers Movement, the MST. The MST leads landless peasants in well-organised invasions of wasteland or uncultivated farmland. Standing amidst newly ploughed furrows thirsty for rain, one of the squatters explains: 'People came here for land. We weren't interested in riches – land created people and people must live from it. The owner says the land is his, but if he doesn't even farm it, how can that be?'

The MST is a social movement that is one of thousands of 'civil society organisations' (CSOs) across the developing world, whose political activity takes place outside the channels of formal politics. CSOs include highly institutionalised groups, such as religious organisations, trade unions, or business associations; local organisations such as

community associations, farmers' organisations, or cultural groups; and looser networks such as social movements and networks. They form a vital part of the interaction between active citizens and effective states, which can redistribute power, voice, and opportunity. They also exemplify a tradition of creating moral, political, and economic foundations for communities. A history of social change would show that much of what we think of now as the role of the state was first incubated in such experiments in Utopia, away from bureaucracies and politicians.

In seeking change, citizens have always come together, either to achieve strength in numbers or to reduce the likelihood of repression. CSOs include groups focused purely on self-help at a local level, charities simply trying to help excluded groups in society, and others with a more transformatory agenda working for social and political change, for example, by taking direct action, as in the case of the MST, or representing their members' interests, as in the case of trade unions. Others (like Oxfam) lobby and campaign, conduct research, or act as watchdogs on those in power. Today, vibrant social movements are seen by many as a vital part of any real democracy and 'an arena where the possibilities and hope for change reside'. According to the UN, it is estimated that one person in five participates in some form of CSO.

The rise of civil society has been driven by both long-term and short-term factors. In the long term, the spread of literacy, democracy, and notions of rights has prompted a rise in active citizenship. CSOs, which function beyond the individual or household level but below the state, can play a role in complementing more traditional links of clan, caste, or religion that have been eroded by the onset of modernity. In the long run, coming together in CSOs helps citizens rebuild the stock of trust and co-operation on which all societies depend.80 It should be remembered, however, that some citizens' groups seek to reinforce

discrimination, fear, and mistrust; called ‘uncivil society’ by some, their activities can sometimes spill over into violence, as in the case of religious or racist pogroms or paramilitary organisations.

CIVIL SOCIETY AND CHANGE

Many CSOs see themselves as 'change agents'. Often their work is painstaking and almost invisible, supporting poor people as they organise to demand their rights, pushing the authorities for grassroots improvements such as street lighting, paved roads, schools, or clinics, or providing such services themselves, along with public education programmes on everything from hand washing to labour rights. However, in recent years, civil society's most prominent role, at least as reflected in the global media, has been in helping to install elected governments in place of authoritarian regimes. Since the 1980s, successive waves of civil society protest have contributed to the overthrow of military governments across Latin America, the downfall of communist and authoritarian regimes in Eastern Europe and Central Asia, the removal of dictators in the Philippines and Indonesia, and the end of apartheid in South Africa.

According to Freedom House, a US government-funded foundation, civic resistance has been a key factor driving 50 out of 67 transitions from repressive or dictatorial to relatively 'free' regimes in the 33 years to 2005; the majority of these countries managed to effect a lasting transition from dictatorial regimes to elected governments. Tactics have included boycotts, mass protests, blockades, strikes, and civil disobedience. While many other pressures contribute to political transitions (involvement of the opposition or the military, foreign intervention, and so on) the presence of strong and cohesive non-violent civic coalitions has proven vital.

One example is the Georgian Young Lawyers' Association (GYLA), a network of some 1,000 lawyers, established in 1992. The GYLA provides free legal advice to poor people, but also targets government malpractice. As a founding member of the movement known as 'Kamra' ('Enough'), it played a crucial role in triggering the protests

that toppled the corrupt regime of President Eduard Shevardnadze in 2003 by winning a court case against the government over election irregularities, based on evidence provided by its own 200 election monitors.

Compared with the steady hum of the state's machinery, civil society activity waxes and wanes, coming into its own in moments of protest and crisis, and often falling away after a victory – such as winning a change in the law, or the election of a more progressive government that promptly recruits key civil society leaders. In such circumstances, many CSOs find it difficult to move from a strategy of opposition to one of engagement. Other CSOs, notably those sponsored by religious institutions, are much more stable, outlasting all but a handful of governments, but even they experience cycles of activism and silence.

Less dramatic than mass protest, but equally important, civil society can demonstrate broad public support for policy changes, thus making it easier for political leaders to act and resist pressure from those who would rather maintain the status quo. In the late 1990s, for example, the Maria Elena Cuadra Women's Movement in Nicaragua collected 50,000 signatures calling for better working conditions in the country's export processing zones, prompting the Minister of Labour to enforce the law and convincing factory owners to adopt a voluntary code of conduct.

Civil society also plays an important, if less visible, role in more closed political systems, such as one-party states. A study in Viet Nam revealed a virtuous circle of state and NGO investment in training and education, improved communications (for example, an upgraded road, funded by the World Bank, which allowed easier contact between villages and the district authorities) and pressure from the central government for local authorities to encourage popular participation in poverty reduction efforts. As a result, both villagers and local authorities gained confidence

and began to exchange opinions and ideas more openly. Women in particular became much more vocal after receiving training in agricultural methods and making more regular trips away from the village.

Much of the long-term impact of CSOs is based on the slow building of people's skills and capabilities, fostering changes in attitudes and beliefs. In Serbia, for example, a network of groups is seeking to strengthen the negotiating and lobbying skills of the Roma population, the poorest community in Europe, in part by ensuring that more women and young people join and assume leadership positions.

The bedrock of civil society is formed of local groups concerned primarily with the welfare of their fellow citizens, like the General Assistance and Volunteer Organization (GAVO). This organisation was founded in 1992 by a dozen young men from different sub-clans in Berbera, their hometown in the arid region of the Horn of Africa known as Somaliland. Their childhoods had been shattered by civil war, and they hoped that through volunteer action they might begin to address some of the town's pressing social problems.

Acting on the advice of their Koranic teacher to help the most destitute of their fellow citizens, they started with patients at the local psychiatric hospital suffering from war trauma: trimming their hair and nails, taking them out to a cool plateau on Fridays, washing their clothes. Shunned by many who associated mental illness with sorcery, the hospital received no government or private funding. GAVO's volunteers used popular theatre to educate the community, and reached beyond the boundaries of family and clan to raise money, breaking social taboos in the process.

Within four years, GAVO had managed to set up an out-patient clinic, help demystify mental illness, and garner steady donations from local merchants and municipal authorities. Then, aware of their own

limited scope, they began to lobby for changes in government policy regarding children's rights.

Paradoxically, organisations like GAVO are often viewed by funders as being of little significance to development. They are local, usually 'traditional' rather than 'progressive', and distant from grand challenges on the national level. Yet such groups provide opportunities for communities and ordinary citizens to discuss and act on some of the difficulties they face. Though smallscale, they can be instrumental in the development of a democratic culture and of skills needed for addressing national challenges. GAVO travelled on just such a trajectory – from charity to service provision to public outreach to outright advocacy.

Civil society is often at its most active in the burgeoning shanty towns and suburbs of cities. With better access to schooling, and with exchanges of opinions and information on every street corner, urbanites are more likely to get involved in CSOs. Cities are vividly political places, dense with social movements demanding housing, schools, clinics, or decent water and sanitation. Protest and conflict abound, between workers and employers or service providers and users.

ALLIANCES AND PARTICIPATION

In practice, civil society is a complex political and social ecosystem, including grassroots social movements, established organisations such as churches and trade unions, and NGOs made up of more middle-class activists. Alliances between such dissimilar organisations are both fruitful and fraught, with turf fights and frequent accusations of co-option or of NGOs 'speaking on behalf of' (and claiming funds for) groups they do not represent.

One regular source of tension is over whether to pursue the tactics of 'outsider' confrontation, for example mass street protests, or less visible 'insider' engagement, such as lobbying. An outsider strategy

based on mass mobilisation often needs stark, unchanging messages, but these can alienate officials and political leaders, and limit the insiders' access to decision-makers. Conversely, an insider strategy muddies the waters with compromises, undermining mobilisation and raising fears of betrayal and co-option. Yet both are necessary and a joint 'insider–outsider' strategy can be highly effective. Conflict and co-operation are often both required to change policies, mindsets or intransigent leaders.

CSOs are not immune from the wider inequalities in society. Men often dominate, as do powerful groups based on ethnicity or caste. CSOs of hitherto marginalised groups have often emerged as splinters from CSOs serving the general population, when women, or indigenous or HIV-positive people, found that their specific concerns continually evaporated from the agendas of mixed organisations.

Active participation has intrinsic merits, creating strong bonds of belonging and common purpose. As one woman told researchers in Pakistan, 'Before the organisation was formed, we knew nothing and were completely ignorant. The organisation has instilled a new soul in us.'84 Participation can build a sense of self-confidence and involvement, enabling excluded groups and individuals to challenge their confinement to the margins of society.

However, participation is not without costs. CSO activism can involve exhausting rounds of meetings, voluntary toil, and confrontations with impervious or insulting authorities. People keep going out of commitment and belief, be it political, religious, or simply a sense of duty. In Latin America, women activists talk of the exhaustion of their 'triple day' of paid work, running a home, and then spending any remaining time engaged in community work.

Moreover, participation in civil society organisation brings risks of repression or worse. Across the developing world, activists who challenge

existing power structures face attacks by police, hired thugs, and paramilitaries – or from irate husbands and fathers. In many countries, women activists can face a violent backlash at home, as their activism leads them to challenge traditional inequalities, or simply means they cannot have dinner on the table at the expected hour.

Beyond the personal benefits (and costs) of participation, a strong civil society obliges political parties to compete for the public's support, and to offer social progress, rather than co-option. In Ghana, political leadership, independent media, and a strong network of civil society organisations have helped build up a politics of interest groups, including urban youth, cocoa farmers, native authority elites, professional and business elites, and unionised workers. The shift to a more stable state was demonstrated when the incumbent party lost the 2000 presidential election and an orderly transition ensued. The ruling party retained power in 2004, but elections were seriously contested. Steady improvements in literacy, access to information, and levels of social organisation may help other countries to follow suit.

Civil society can play a crucial role in 'keeping the demos in democracy'. Even the cleanest and most transparent electoral systems can be undermined by undemocratic institutions – corporate lobbyists, clientilist political networks, and the like. For these practices, sunlight is the best antiseptic, in the form of civil society scrutiny and activism. In recent years, civil society organisations have tried to ensure that government spending tackles inequality and poverty. Such 'budget monitoring' work involves painstaking analysis of both what is promised and what is delivered, and advocacy to influence the way that budgets are allocated. In Israel, the Adva Centre, an NGO founded by activists from different social movements working on equal rights for Mizrahi Jews,

women, and Arab citizens, uses a combination of analysis, parliamentary lobbying, popular education, and media campaigns.

In Guatemala, the Social Spending Observatory was established in 2004 to challenge the secrecy surrounding the budget process, publishing quarterly analyses of government spending. The Observatory's work has highlighted the lack of spending among the country's impoverished indigenous majority. In South Africa and elsewhere, 'gender budget monitoring' projects specifically highlight the impact of budget decisions on women, while monitoring programmes such as those in Uganda have identified and publicised episodes of corruption.

The rapid spread of cheap communications technology has enabled CSOs to 'go global'. A good example is Via Campesina, which links together peasant and landless movements around the world. Another is Social Watch, an international NGO watchdog, made up of national citizens' groups from 50 countries. Based in Uruguay, Social Watch monitors progress on governments' international commitments on poverty eradication and equality. Other groups link up through the World Social Forum, a regular event, which at its eleventh such meeting in Porto Alegre in 2012 brought together 40,000 civil society activists from around the world.

In recent years, North–South alliances of CSOs have successfully pushed issues to the top of the political agenda at meetings of the G8, the World Bank, and the WTO. Landmark initiatives, such as the International Criminal Court and International Landmines Treaty, were spearheaded by joint efforts of concerned citizens and NGOs, while sustained campaigns have sought to improve the respect of transnational corporations for labour rights and reduce the damage they cause to local communities and environments. Over the next few years, international campaigning of this nature will be crucial in pressuring governments to

make and keep the commitments needed to reduce carbon emissions, as well as cover the rising costs of adaptation to climate change in poor countries. As Amnesty International's 'prisoners of conscience' work has also shown, Northern campaigners can be invaluable allies for activists in the South who face repression and torture at the hands of the authorities.

The great attention attracted by CSOs is viewed by some with concern, as a 'reification' that downplays the historically much more significant contribution of trade unions and political parties. Western governments and private philanthropists have poured money into CSOs, especially the kinds of organisations they recognise: urban, middle class-led, and modern, such as credit associations, women's groups, law societies, business associations, or local development NGOs. They have sometimes given succour to CSOs that are little more than vehicles for relatively educated people to access funds when other jobs are scarce. In the process, they have ignored kin, ethnic, religious, or age-based groups, even though these often have deeper roots among much larger numbers of people, especially in the poorest communities.

Being ignored by funders may be no bad thing. Some donor governments deliberately use funding to defuse radical social movements that threaten vested interests. Other donors undermine the potential of CSOs by making them administrators, rather than irritants. According to two authorities on the subject, 'Donor civil society strengthening programmes, with their blueprints, technical solutions, and indicators of achievement, run the risk of inhibiting and ultimately destroying that most important of purposes of civil society, namely the freedom to imagine that the world could be different.'

Active participation contrasts sharply with the idea that people should express themselves simply through what they consume ('I shop, therefore I am') or how they vote, and with a more technocratic vision of

citizens as passive consumers of state services delivered by wise and well-trained administrators.

At its best, an active and progressive civil society can be profoundly transformatory, enhancing the lives of both participants and society as a whole, empowering poor people to demand change and to hold their rulers accountable. Over time, active citizenship can make states more effective. When states are absent, civil society organisations can step into the breach to keep at least some level of services operating. But CSOs are not a magic path to development, nor are they a substitute for responsive, effective states capable of delivering tangible and sustained improvements in people's lives. In practice, development requires both.

CASE STUDY

HOW CHANGE HAPPENS: WINNING WOMEN'S RIGHTS IN MOROCCO

In 2004 women's organisations in Morocco won a remarkable victory when parliament unanimously approved a new Islamic Family Code that radically strengthened the rights of women. The reforms included the right to decide legal matters without the guardianship of a male, equal responsibility over the household and children, and the need for consent from both husband and wife to dissolve a marriage.

Activists had sought reforms since the early 1960s, but in 1992 the Union de l'Action Feminine (UAF) launched a grassroots campaign to change the set of family laws known as the Moudawana. They collected more than a million signatures on a petition and won the first legislative amendments the following year. Though major issues such as polygamy and divorce were left virtually untouched, a father could now no longer compel his daughter to marry. Activists saw these early reforms as a critical success, ensuring that the Moudawana could no longer be portrayed as sacred and unalterable.

Women's rights groups continued to mobilise, opting to work within the framework of Islam, arguing that the conservative interpretation enshrined in family law ran counter to the true spirit of the Koran. Activist Rabéa Naciri recalls: 'We chose not to separate the universal human rights framework from the religious framework. We maintained that Islam is not opposed to women's equality and dignity and should not be presented as such… Islamic law is a human and historical production, and consequently is able to evolve, to fulfil the current needs of Muslim men and women.'

A key moment in the campaign was the victory of the socialist opposition in the 1997 election. The political opportunity for women's voices to be heard further increased when the liberal King Mohamed VI assumed the throne in 1999. In an address to parliament, the King publicly supported women's quest for equality. Seizing the moment, women's rights activists came together to create a Plan of Action for the Integration of Women in Development (PANIFD in the French acronym), which included the key tenets of the UN's Beijing Platform and won the endorsement of Prime Minister Abderrhamane el-Youssoufi.

Conservatives and political Islamists quickly formed an opposition grouping, the National Group for the Protection of the Moroccan Family (Organisme national pour la protection de la famille Marocaine), and launched their own campaign through mosques and in the popular media. Religious conservatives argued that any revision of the law would go against Islam, while political Islamists blamed attempts at reform on Western influence. Soon thereafter, the government withdrew its support for PANIFD.

Women's groups, however, redoubled their efforts, culminating in a demonstration in 2000 that brought tens of thousands of women and men onto the streets of Rabat. A counter-march held in Casablanca at the same time brought out similar numbers of opponents.

Following the demonstrations, King Mohamed VI asked forty important female leaders from women's organisations and political and social movements to meet and make recommendations. He then created a Royal Commission responsible for the reform of the Moudawana, composed of religious scientists, lawyers, sociologists, and doctors. Significantly, three members of the Commission were women from highly respected professions. The King's guidelines were that their proposals should be coherent with the founding principles and spirit of

Islam, follow any Islamic legal tradition as long as it was in favour of the family and of harmony, and fulfil Morocco's international human rights obligations.

After two years of delays, the Commission held nine months of open hearings in 2004, meeting to analyse the old Moudawana and discuss proposals put forth by different constituencies and, finally, to prepare recommendations to the King. All the while, the PANIFD campaign continued lobbying the Commission and reaching out to the public. Activists made use of real cases of women who had experienced domestic violence, repudiation, or early marriage under the old laws, asking men if they wanted their daughters protected from such injustices.

On 3 February 2004, the legislation to reform the Moudawana, the new Family Code, was passed unanimously by parliament. Women gained important legal autonomy and were afforded more equality in the areas of divorce, legal custody, marriage, and family relations. The reinterpretation of the Moudawana challenged dominant modes of thinking about women's rights and their relations within the family.

In the campaign for Moudawana reform, activists employed an astute 'insider–outsider' strategy, combining mass demonstrations and public awareness campaigns with lobbying of the Commission. The campaign not only contributed to a better quality of life at home for Moroccan women, but also paved the way for further progressive reforms.

Source: Alexandra Pittman and Rabéa Naciri (2007) 'Cultural Adaptations: The Moroccan Women's Campaign To Change the Moudawana', Institute For Development Studies, available at: www.ids.ac.uk/ids/Part/proj/pnp.html

One of the most agonising aspects of living in poverty is not having secure rights to your own house or land, something often taken for granted in the North. In India, Ghana, Cambodia, and Bolivia, more than 50 per cent of all urban residents live in informal settlements, and the United Nations expects the number of people living in urban areas without secure property rights to reach 1.5 billion by 2020. In 2007 and 2008, 4.3 million people were affected by threatened or implemented forced evictions.

Eviction comes at the hands of powerful landlords or the authorities and is often brutal. In Zimbabwe in 2005, Operation Murambatsvina, literally meaning 'drive out the rubbish', forced an estimated 700,000 urban residents from their homes in the capital city of Harare, affecting up to 2.4 million people overall. Bulldozers and demolition squads run by youth militia demolished self-help housing, while street vendors and others operating in the informal economy were arrested and their businesses destroyed.

PROPERTY RIGHTS AND DEVELOPMENT

The notion of a 'right' to property is controversial. Property rights are not included in human rights treaties, but the right is acknowledged in Article 17 of the Universal Declaration of Human Rights: 'Everyone has the right to own property alone as well as in association with others. No one shall be arbitrarily deprived of his property.'

Property rights are perhaps best seen as a means to an end – a way to reduce the vulnerability of the poor. Rich people have other ways to defend their property, as the razor wire and 'armed response' warning signs outside the more opulent residences in South Africa suggest, but poor people need legal protection from depredation. The absence of property rights can stymie efforts to tackle inequality and exclusion.

Many economists argue that secure property rights hold the key to broader development, encouraging investment in land or construction. The link between property rights and growth, however, is weak, and history is full of counter-examples: most recently China has successfully experimented with a complex mixture of private, public, and hybrid ownership patterns, often with relatively unclear property rights.

Furthermore, the dispossession of some landholders (violating certain existing property rights) has in many cases been beneficial for economic development. For example, in rapid and far-reaching land reforms in South Korea and Taiwan beginning in 1949, all agricultural land above a very low ceiling was compulsorily acquired by the state at below-market prices and sold to tenants at an artificially low price. By any account, such enforced transfers were not consistent with well-defined property rights, but they set the stage for a broad expansion of the economy.

Most recently, Peruvian economist Hernando de Soto has become something of a cause célèbre for his beguiling argument that property rights offer an escape route from poverty, enabling poor people to 'breathe life into dead assets' by using their houses or land as collateral to obtain credit and kickstart a business. He even puts some rather dubious numbers on such assets, extrapolating from studies in five large cities to arrive at an eye-popping global estimate of $9.3 trillion in 'dead capital' owned by the poor – a figure on a par with the combined value of the world's 20 largest stock markets.

De Soto's thinking has been taken up with enthusiasm by politicians across the spectrum. A 2005 housing policy document from the South African government, Breaking New Ground, complains that the 1.6 million new houses funded by the state since 1994 have not become 'valuable assets' for poorer people, and emphasises the need for improved

access to title deeds so that poor people can participate in residential property markets.95 What many of de Soto's followers fail to appreciate is his insistence that effective property rights systems grow out of customary law or other initially non-statutory systems, such as those developed by squatters and settlers. His more zealous acolytes too often ignore the subtle and complex forms of land use and implied property rights already in operation among poor people and impose legalistic 'off-the-shelf' regimes.

In Papua New Guinea (PNG) over 97 per cent of land is under such traditional 'customary' title, and there is a significant push, including from the Australian government and the World Bank, to reform land ownership systems on the premise that customary title is an impediment to development. However, research from the Australian National University shows that in recent decades agricultural production in PNG – both domestically marketed food and export crops – has expanded steadily under customary tenures, while mostly declining under registered titles. Individual land titles have not helped producers with the problems and shocks they faced (including declining world prices, inability to switch from one commodity to another as the market changed, poor transport infrastructure, and security issues), whereas smallholders under customary tenure systems have been able to adapt more readily to changing circumstances and constraints.

Customary laws did not develop in a political or social vacuum, however. They often reflect the interests of the more powerful groups in society, and are determined by many of the same structures that generate poverty and exclusion, usually at the cost of women, marginalised ethnic groups, and the poorest communities and castes.

Moreover, the claim that distributing formal land titles will open the floodgates to credit has proved false. Commercial banks do not like

lending to poor people, and poor people are often reluctant to risk putting up their precious new titles as collateral. Recent comparative studies in slum areas in Buenos Aires and de Soto's home city of Lima compared families with and without titles to their homes and found that land-owning families had no better access to credit. A study of a community in Western Kenya seven years after land titles had been handed out there found that only 3 per cent of the 896 titles had been used to secure loans.

Distributing land titles that can be bought and sold can deter those who would steal land at gunpoint and can provide poor people with options, but it can also lead to rising inequality, as large landlords or farmers buy out their poorer neighbours. The replacement of communally owned lands by individual farm plots in Mexico in the 1990s led to a rapid process of land concentration. Similarly, dismantling regimes based on common property often serves as a legal vehicle for removing people in order to gain access to logging, mining, or other resources, as has occurred in Laos.

The simplistic approach of privatising and handing out land titles to individuals is clearly inadequate, even though it is often funded by donors and fits the electoral ambitions of populist politicians. An effective state needs to ensure that property rights are secure, are equitable, and recognise multiple claims – for example, so that both husbands and wives enjoy equal rights via joint titling. Property therefore should be registered at individual, family, or community levels. Under pressure from organised slum dwellers, municipal governments are increasingly recognising the need to strengthen property rights as a means of formalising the urban economy and ensuring better provision of water and sanitation. Neighbourhood associations and federations of urban poor people are playing a major role in some cities, surveying urban land and negotiating their rights to occupy it.

LAND REFORM

'Land and Liberty!' ran the battle cry of Emiliano Zapata that inspired Mexico's peasantry to rise up in the Mexican revolution of 1910–17. And the resulting reforms help to explain Mexico's relative prosperity in the decades that followed. Land reform was a central feature of revolutions in China, Russia, Cuba, and Viet Nam, and the first step on the path of economic transformation in several East Asian 'tiger' economies. Especially in predominantly peasant societies, land reform can transform power relations and get at the root of social and economic inequality.

Skewed land ownership is a core driver of inequality – women grow between 60–80 per cent of the food produced in most developing countries, yet own less than 2 per cent of the land. Land empowers: research in Kerala, India, found that almost half of women who owned no property reported physical violence compared with only 7 per cent who did own property. Other studies have shown that women who do not own land are statistically more likely also to be infected with HIV. Indigenous groups like Bolivia's Chiquitanos (see the case study earlier in Part 2) see control over traditional territories as a core part of their identity. Redistributing land can also boost the economy. Farmers who are secure on their land are more likely to invest in upgrading production, and may find it easier to borrow money.

Struggles over land can be particularly acute following a disaster. Earthquakes, droughts, or wars drive people off their land and, in the aftermath, powerful local elites and businesses often look to seize land whose ownership is poorly defined. Women left widowed are frequently dispossessed, sometimes by their own family members. Resisting such pressures and ensuring a fair distribution of land is a vital role for the state and others after such shocks.

The rise of powerful indigenous and landless movements in countries such as Bolivia, Brazil, India, and the Philippines has brought land reform back on to the agenda in recent years after it disappeared in the 1980s, when development orthodoxy saw it as intolerably interventionist for the state to be involved in redistribution.

The results can be spectacular. In Cambodia from 1998–2001, unprecedented co-operation between government and civil society led to the country's first national land policy, which tried to reconcile the needs of peasants, squatters, indigenous peoples, and commercial investors. Over a million land titles have been handed out, and the land rights of many women have been secured for the first time ever. In the Philippines, land reform in public and some private land took off in the mid-1990s during the presidency of Fidel Ramos, a former general and defence minister. An analysis by two Filipino academics points to a powerful combination of active citizenship and an effective state: 'a high degree of social pressures from below and a highdegree of independent state reform initiatives from above,and then the high degree of interaction between the two'. In the Philippines this is known as the 'bibingka strategy', after a traditional delicacy, a rice cake that is cooked by fire lit both above and below it.

Elsewhere, land reform has had a chequered record. In Zimbabwe, productive white-owned farms have been handed over as rewards to government supporters who had little farming experience, with devastating effects on agricultural output. Elsewhere, land reform has failed because it has not guaranteed access to vital services such as credit, infrastructure, or extension services. In many.

TABLE 2.1: GREAT LAND REFORMS OF THE TWENTIETH CENTURY

COUNTRIES (IN DESCENDING ORDER OF SCALE OF BENEFICIARIES)	YEARS OF REFORM ACTS	BENEFICIARY HOUSEHOLDS AS PERCENTAGE OF TOTAL AGRICULTURAL HOUSEHOLDS (%)	REDISTRIBUTED LAND AS PERCENTAGE OF TOTAL AGRICULTURAL LAND (%)
China	1949–56	c. 90	80
South Korea	1945, 1950	75-77	65
Cuba	1959–65	60	60
Ethiopia	1975, 1979	57	76
Iraq	1958, 1971	56	60
Mexico	1915, 1934, 1940, 1971	55	42
Tunisia	1956, 1957, 1958, 1964	49	57
Iran	1962, 1964,1967, 1989	45	34
Peru	1969, 1970	40	38
Algeria	1962, 1971	37	50
Yemen, South	1969, 1970	25	47
Nicaragua	1979, 1984, 1986	23	28
Sri Lanka	1972, 1973	23	12
El Salvador	1980	23	22
Syria	1958, 1963, 1980	16	10
Egypt	1952, 1961	14	10
Libya	1970–75	12	13
Chile	1967–73	12	13
Philippines	1972, 1988, 1994	8	10
India	1953–79	4	3
Pakistan	1959, 1972	3	4
Morocco	1956, 1963, 1973	2	4

Source: m. Riad El-ghonemy (1999) ‘The Political Economy of Market-Based Land Reform’, UNRISD Discussion Paper . See source for details of the types of land holdings included in individual country totals.

countries land reforms have run out of steam in the face of dogged and often violent resistance from local elites, lack of state commitment, and the sheer bureaucratic and legal complexities of enforcing land titles and redistribution across hundreds of thousands of small farms. Even in the Philippines,these have remained constant challenges. In such situations, the slow pace of reform breeds a simmering resentment, which occasionally explodes into protests and land occupations.

Where land reform has successfully transformed economies and societies, it has required strong, independent states that are able to face down local elites. Success also requires mobilised organisations of landless workers or peasant farmers, able to channel demands and ensure that the reform process meets their needs.

Donors and many governments have responded to the recent resurgence in interest in land reform by introducing so-called ‘market-led’ policies. These seek to avoid forced redistribution by the state in favour of ‘willing buyer, willing seller’ approaches, whereby large farmers agree to sell their land to peasants and landless workers, often with the state stepping in to facilitate the sale, for example by advancing funds to small farmers to buy the land. The alternatives, either compulsory purchase or seizing land without compensation, arouse ferocious opposition from landowners and their allies, and can greatly increase opposition to reform.

Market-led approaches have been widely criticised for ignoring issues of social justice: the beneficiaries are often not ‘the poorest of the poor’, they enter their new lands saddled with debt, and the approach

often recognises only individual titles, ignoring other, often more widespread, customary land tenure systems. In practice, governments often square the circle by handing out publicly-owned land at low or no cost.

WOMEN'S PROPERTY RIGHTS

In wealthy countries, property rights were one of the first goals fought for by first-wave feminists in the nineteenth century, and today they remain central to many organisations of poor women across the world. In many countries, a combination of attitudes and beliefs and legal discrimination in both 'modern' and 'customary' law excludes women from owning land. Women rarely possess full rights over land, instead being forced to negotiate as secondary claimants through male relatives – fathers, brothers, husbands, or sons. Women usually cannot inherit the matrimonial home on the death of their husband. Formalisation of customary law often means that a piece of land with multiple users becomes the property of a single owner, usually male. For example, the Kenyan Court of Appeal ruled in 1988 that a wife's interests under customary law cease to exist once her husband becomes the formally registered owner.

The unpalatable option for many women is often between being a second-class citizen under customary law or being completely invisible under formal systems.

The impact of the denial of property rights affects all women. Making a living depends on having a place to live, and – depending on what you do to survive – on having some land to farm, a room to run a business from, money to pay for materials and equipment, and someone to look after the children. Yet without legal rights to own property, regardless of marital status, most women living in poverty in developing countries depend on their relationships with men to deliver these things.

Hence their livelihoods are precarious. If the relationship sours, or if the man falls ill and dies, how are they and their children to survive?

The worst affected are women in charge of households, whose numbers are rising through a combination of widowhood (due to conflict or HIV and AIDS) and family breakdown. The plight of the burgeoning number of widows is illustrated by the case of Mrs Chilala, a 78-year-old Zambian widow. Upon the death of her husband in 1990, her brother-in-law began to bury dead bodies on her land to scare her away from the area, so that he could seize her land. Conflicts over land are likely to intensify in coming decades. In the cities, booming populations will force the poorest and most marginalised into ever more unsafe and precarious places, exacerbating the gulf between the 'have homes' and the homeless. In the countryside, climate change and environmental degradation are likely to reduce the amount of fertile land available, while the advent of biofuels and other new crops will increase land prices and squeeze poor people off their farms. Ever more assertive movements of peasants, landless workers, and indigenous peoples are unlikely to back down from their demands. How states and citizens' movements deal with the pressure cooker of land conflict will play an important role in the future development of many of the world's poorest countries.

I VOTE, THEREFORE I AM

Whether in Florida, Lagos, or Nairobi, elections can be chaotic events. Over the course of a day, a single common act unites the citizens of a country, unleashing hopes and fears, unity and division, fair play and foul. Stolen or fraudulent elections can trigger instability and violence. But stand back, and perhaps the most astonishing aspect of the spread of elections, however flawed, is that they happen at all.

Governments elected by universal suffrage were perhaps the most notable political innovation of the twentieth century. In 1900, New

Zealand was the only country with a government elected by all its adult citizens. By the end of the century, despite a number of severe reversals (including fascism and communism and succeeding waves of military coups against elected governments), there were ostensibly 120 electoral democracies in place (out of 192 existing countries), of which some 85 were thought to be 'full' democracies, in the sense that they provided respect for the rule of law and civil and political rights.

The pace of democratisation has accelerated in recent decades. After Portugal in 1974, democracy spread first to Greece and Spain and subsequently to Latin America, where elected civilian governments replaced military rulers in nine countries between 1979 and 1985. The mid-1980s and early 1990s saw democratisation in the Philippines, South Korea, Taiwan, Bangladesh, and Nepal. The fall of the Berlin Wall in 1989 and the collapse of the Soviet Union in 1991 prompted competitive elections in most of the former Soviet bloc, while Benin and South Africa opened the floodgates to a further wave of regime change in Africa in 1990. More than two-thirds of Africans now live in countries with democratic, multi-party election systems – and African governments took the lead in opposing an anti-democratic coup in Togo in 2005.

However, much of what passes for democracy is a pale reflection of the term's etymological origins in 'people power'. In many countries, democracy exists as a thin veneer of Western concepts, a set of formal institutions that do not translate into real democratic practice or culture on the ground. Multiparty elections can provide a smokescreen that obscures overbearing executive power, limitations on press freedom, and human rights abuses that strip democracy of its meaning.

These so-called 'exclusionary democracies' are deeply unpopular: only 10 per cent of 50,000 people polled worldwide in 1999 thought that their governments 'responded to the people's will'. The indignity of

political exclusion was memorably summed up by a peasant farmer in Baluchistan, Pakistan, who told researchers, 'During elections, they [the politicians] visit us individually to pocket maximum votes, but afterwards they avoid us and we feel evil-smelling. First they hug us, and later our sweat and grime repels them.'

Yet poor people persist in their support for elected government over any alternative, echoing Winston Churchill's aphorism that 'democracy is the worst form of Government … except all those others that have been tried'.

DEMOCRACY AND DEVELOPMENT

Democracy is desirable in itself. An international survey in 2005 found that eight out of ten citizens in a cross-section of countries believed that democracy was the best system of government. Other regional surveys found that 69 per cent of Africans and an increasing proportion of Latin Americans believe that democracy is 'always preferable' to other political systems.

Such preferences are reflected in international law. Article 21 of the Universal Declaration of Human Rights grants every individual 'the right to take part in the government of his [sic] country, directly or through freely chosen representatives…. The will of the people shall be the basis of the authority of government; this will shall be expressed in periodic and genuine elections which shall be by universal and equal suffrage and shall be held by secret vote or by equivalent free voting procedures.'

More than any other political system, democracy has a track record of promoting and protecting individual political rights and civil liberties, such as freedom of speech and association, and these in turn help to entrench democratic values and foster democratic politics, paving the way for the enjoyment of economic, social, and cultural rights. Democracy is

not necessarily benign: emerging democracies in the US, Argentina, and Australia committed something close to genocide against indigenous groups. Without a wider range of state institutions being in place (see Part 4), elections (which can seriously challenge existing power structures) can trigger violence, as in recent attempts at democratic transitions in Lebanon, Afghanistan, Kenya, and the Palestinian Authority, while elections in Algeria, Burundi, and Yugoslavia in the 1990s led directly to major civil wars.

More than periodic elections, democracy is best understood as a cluster of devices and institutions, some of which point in contradictory directions, and all of which continue to evolve. It is the checks and balances that these different institutions – legislature, judiciary, executive, media, and civil society – exert on each other that determine the degree to which democratic regimes respect the rights of all their citizens. When competitive elections are introduced in a situation of weak or non-existent institutions, as in the Democratic Republic of the Congo (DRC), it can trigger an outbreak of 'spoils politics' and political meltdown, undermining efforts to build the state.

Democracy is made possible by greater equality, and in turn promotes equality and seems to encourage governments to focus on the prosaic needs of their citizens, rather than on glory or plunder. Studies find a clear link between democracy and the greater provision of primary education. Once income effects are excluded, democracies spend 25–50 per cent more than autocracies on public goods and services. Democracy also has an equalising effect on power relations between men and women. Conversely, where democracies fail to address inequalities, civic involvement and voter turnout fall. Where flawed democracies allow a majority to dominate and exclude a minority, they can also aggravate inequality.

Amartya Sen famously established that no famine has ever occurred in a functioning democracy, but any deeper link between democracy and economic well-being is much more disputed. The decades of democratisation have not always produced a growth rebound, while China, Viet Nam, Indonesia, and South Korea have taken off economically under authoritarian governments.

Because democracies require an element of consent – defeated candidates must accept their defeat – it can be more difficult for democratic governments to pursue radical change, such as redistribution through land reform, even where it is required to trigger economic take-off (as in Taiwan and South Korea). By the same token, a democratic regime is less likely to get away with the sort of radically anti-poor reforms that were implemented by the Pinochet dictatorship in Chile, when opponents such as trade unionists were killed, jailed, or exiled as part of its free market overhaul of the economy. That very inertia can be a blessing: one study found that although democracies have grown more slowly in economic terms than some non-democratic countries, they have grown more steadily over long periods, avoiding the booms and busts that invariably hit the poor hardest and ratchet up inequality.

Economist Ha-Joon Chang believes that ‘market and democracy clash at a fundamental level. Democracy runs on the principle of “one man (one person), one vote”. The market runs on the principle of “one dollar, one vote”’. Chang points out that ‘most nineteenth century liberals opposed democracy because they thought it was not compatible with a free market. They argued that democracy would allow the poor majority to introduce policies that would exploit the rich minority (e.g. a progressive income tax, nationalization of private property), thus destroying the incentive for wealth creation.’

Perhaps he exaggerates (many liberals believe that the independence and security given by a market and property are needed to make democracy work), but the relationship between market and democracy does more closely resemble a difficult and stormy marriage than the blissful partnership portrayed by many Northern governments.

Overall, the most plausible hypothesis is that economic growth more often prompts democracy than vice versa. For example, in South Korea, economic growth gave rise to a new, educated business elite who resented the heavy-handed involvement of the state in their affairs, a process many observers expect to be repeated in China as its middle class grows. The hypothesis, however, raises uncomfortable questions: does fighting for democracy in poor countries bring more freedom, but at the cost of less growth? And in terms of a broad understanding of development, is that acceptable? Does the search for growth justify autocratic government and the denial of rights? Since democracy appears earlier or later in different countries' development and has different impacts on poverty, inequality, and growth, the real challenge is to understand how institutions, events, geography, and politics interact to determine these outcomes.

PARLIAMENTS AND POLITICAL PARTIES

The workings of elected legislatures are often overlooked, but are essential in the construction of effective, accountable states. Historically weak 'rubber stamp' affairs in many countries, parliaments or congresses are often unrepresentative and frequently beholden to powerful political leaders for their jobs – a surefire way to curb over-troublesome opposition. Women are notoriously under-represented, occupying only 19 per cent of parliamentary seats worldwide in 2011. The most equitable parliament in the world at present is Rwanda's lower house, where women hold 51 per cent of the seats. Legislative bodies are often starved

of funds and the basic skills needed to carry out their functions, and often isolated from the civil society organisations, media, private sector, and trade unions that could help them carry out their jobs.

Parliaments have in some cases started to assert themselves, for example by providing oversight of budget processes in Tanzania, or restraining presidents from overturning the constitution to seek a third term in Nigeria. Elsewhere they have demanded the right to scrutinise loan agreements with international institutions and have started to attract the attention of donors (among Northern government organisations, USAID has the most established track record of funding the strengthening of legislatures). Over 40 countries have also adopted quota laws to regulate the selection or election of women to political office, and the average proportion of women in national parliaments has doubled since 1995.

Opinion polls show that they are almost universally despised by the public, and they are often close to invisible in the literature on development, but political parties play a vital role in linking citizens and state. Development is not only about individual freedom of choice, but also about making difficult choices at the collective level. Parties bring together and sift the constellation of public needs and desires, reconciling conflicts as they endeavour to win support from a wide selection of groups. Following an election victory, the winning party seeks to translate public desires into policy. In office, the party becomes a focus of accountability and a channel for influencing government. Social movements and poor communities lobby parties, as well as civil servants and political leaders. Indeed, parties such as Brazil's PT (Partido dos Trabalhadores, the Workers' Party) grew largely out of the country's vibrant social movements and trade unions and still retain strong links with both.

However, many politicalparties fail to live up to this ideal, and are mere vehicles for individuals or elites to enrich themselves or to gain power. Party politics often seems to belong in the gossip columns, with a focus on personalities – who's in, who's out, who's rifling the state's coffers – rather than on policies. Patronage politics easily fragments parties along ethnic, tribal, regional, or religious lines, as local 'big men' use state resources to buy support and power. In Malawi and Tanzania, for instance, the proliferation of parties has merely fragmented patronage politics, leading to serious political instability as rival parties vie for power. New parties appear overnight, and wax or wane with the fortunes of their leaders. In other countries, dominant presidents make the increasing number of parties in parliament largely irrelevant. Most political parties fall somewhere between these extremes, and often reflect the state of civil society and its capacity to oblige parties to offer collective rather than individual benefits. Their willingness and ability to perform a useful democratic function rise or fall with time, as weak party systems grow stronger and strong ones crumble. Given their key role in democracy, strengthening political parties is an important step in linking citizens and states. Crucial issues include internal party democracy, transparency (for example, in the use of funds and election of leaders), and party and campaign financing – issues that are at least as pressing in the North as in the South.

No political system is fixed: state and party systems are constantly evolving, some becoming stronger and more accountable, others are falling under the sway of autocrats or the spell of riches. Strengthening democracy by demanding progress in political systems (and preventing backsliding) is an essential task in the effort to build effective states, both for national citizens, and for those outsiders seeking to promote development and justice.